المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2019

كانون ثاني 2019

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2019
الرقم : م أ /14/1- الموافق : 2019/1/3
رقم الإيداع : 2019/1/45

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد جداول تشكيلات الوظائف ومتابعة وتقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة

قيمنا الجوهرية

الشفافية
النزاهة
العدالة
التشاركية
تحمل المسؤولية
إتقان العمل

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات	6
تقديم	8
ما هي الموازنة	9
• آلية ومراحل اعداد الموازنة	9
• الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة	11
ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي:	12
• في قطاع التعليم	12
• في قطاع الصحة	12
• في مجال المياه والصرف الصحي	13
• في مجال الطرق	15
• في قطاع الطاقة	15
أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2018	17
قانون الموازنة العامة لعام 2019:	21
• توجهات وفرضيات الموازنة	21
• التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2019-2021	26
• أهم المستجدات في موازنة عام 2019	27
• من أين تأتي الحكومة بأموالها	28
• على ماذا تنفق الحكومة أموالها	32
قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019	39
• اجمالي الايرادات	39
• اجمالي النفقات	39
• صافي العجز قبل التمويل	40
لماذا تقترض الحكومة	50
تعزيز حقوق الانسان في المملكة	51
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل	53
دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة	57
قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2019 حسب التوزيع القطاعي	58
المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط والخطط الحكومية لمواجهتها	68

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

الموازنة العامة: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطار الانفاق متوسط المدى: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للدوائر والوحدات الحكومية خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين.

الدائرة الحكومية: اي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكومية : أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

المخصصات: الحد الأعلى للمبالغ المرصودة لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

ملحق الموازنة: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليست لها مخصصات في قانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية.

بلاغ الموازنة العامة : بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل دائرة

ووحدة حكومية والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازناتها وجداول تشكيلاتها.

النفقات العامة: المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية والوحدات الحكومية لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

الايرادات العامة: جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة او لاي وحدة حكومية.

النفقات الرأسمالية: النفقات المرتبطة بالحيازة او البناء او التطوير او الترميم للأصول التي يكون عمرها الانتاجي المتوقع أكثر من سنة واحدة.

الموازنة الموجهة بالنتائج: المنهجية المستخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والتي بموجبها تقوم الدوائر والوحدات الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على ان تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الدوائر والواحدات الحكومية لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

اجمالي الدين العام: يمثل اجمالي الدين الداخلي والرصيد القائم للدين العام الخارجي.

الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة على سبيل المثال). والناتج المحلي الإجمالي يكون إما بسعر الأساس (سعر الكلفة) أو بسعر السوق الذي يحتسب بإضافة بند صافي الضرائب على المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس.

تقديم

يسر دائرة الموازنة العامة ان تقدم اصدارها التاسع لدليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2019 الذي يتضمن توضيحاً مبسطاً لقانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019. وقد حرصت الدائرة على ان لا يكون التبسيط مخلاً ولا ان يكون التوضيح مملاً بحيث تتحقق الغاية من اصدار هذا الدليل وهو تحقيق الفهم المجمل للمواطن الاردني لمحاور ومحتويات القانونين.

وقد حقق الاردن في عام 2018 انجازاً جديداً في مجال تعزيز شفافية المالية العامة حيث تمكن من الحصول على المرتبة الاولى على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، والمرتبة 24 من بين الدول المشاركة في المسح والبالغ عددها 115 دولة وذلك في معيار شفافية الموازنة ضمن مسح مؤشر الموازنة المفتوحة الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة الدولية في واشنطن. وقد حصل الاردن على نتيجة 63 بالمائة محققا تحسنا بواقع 8 نقاط عن نتيجة المسح السابق الذي أجرته المنظمة لعام 2015 والبالغة 55 بالمائة. وقد جاء هذا التقدم بفعل التطورات والتحسينات التي تمت خلال السنتين الأخيرتين على اجراءات اعداد الموازنة العامة وتفاصيل ونوعية البيانات والمعلومات الواردة في وثائق الموازنة والتقارير الصادرة ذات العلاقة.

ويتضمن الدليل لهذا العام بيانات ومعلومات أبرزها الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة العامة متضمنة الاجراءات المتعلقة باعداد الموازنات الرأسمالية للمحافظات، وتوجهات الموازنة لعام 2019، واهم المستجدات في موازنة عام 2019، وخلاصة الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2017-2021، والتصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2017- 2021، وإجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2019، والخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2017 – 2021. كما تم إبراز الجهد الذي قامت به الدائرة في مجال تعزيز حقوق الانسان، وأبرز المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

مدير عام دائرة الموازنة العامة بالوكالة
مجدي الشريقي

ما هي الموازنة؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه **"وفر الموازنة"**. وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه **"عجز الموازنة"**، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

آلية ومراحل اعداد الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة والمتابعة والتقييم.

وتمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الإقتصادية الكلية.
- الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط وبموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية للمحافظات لغايات إعداد مشاريع موازناتها بهدف تقليص الفجوة لاكبر قدر ممكن بين السقوف النهائية التي سيتم تزويدها للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبين طلباتها.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها متضمنة مشاريعها وبرامجها بصورة تفصيلية.

- دراســـة ومراجعة مشـــروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات من قبل دائرة الموازنة العامة وبالتعاون والتنسـيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات.
- تحديد ســـقوف الإنفاق النهائية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية متضمنة سقوف المحافظات.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها كلما دعت الحاجة لذلك.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا به سقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرســـال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مرفقا به نماذج الموازنة، وســـقوف موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما فيها سقوف موازنات المحافظات.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإرســال مشــاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشـاريع للتأكد من مطابقتها للســـقوف المحددة في بلاغ دولة رئيس الوزراء والتأكد من وجود مشــاريع موازنات المحافظات ضــمن موازنات الوزارات والدوائر الحكومية كما وردت من المحافظات.
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشـــاريع الموازنات على النظام المحوســـب في الدائرة وســـحب مشـــروع قانون الموازنة العامة ومشـــروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه.
- عرض مشـــروع قانون الموازنة العامة ومشـــروع قانون موازنات الوحدات الحكومية على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من قبل مجلس الوزراء.
- رفع مشـــروع قانون الموازنة العامة ومشـــروع قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة للســـير بإجراءات اقرارهما وحســـب المراحل الدستورية.

وتجدر الاشـــارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني لإعداد الموازنة العامة الذي يمكن ايجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف آيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط. وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنات المحافظات للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات
منتصف آب	قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنات المحافظات المحال اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.	مجالس المحافظات
منتصف ايلول	قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشتمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنات المحافظات.	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتهما واجراء أي تعديلات عليهما.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتهما واقرارهما بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وإقرارهما تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما.	مجلس الأمة

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

قامت الحكومة بتحقيق عدداً من الانجازات الهامة خلال عام 2018 وخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة.

ففي قطاع التعليم: تم إقرار نظام المدارس الخاصة بهدف وضع ضوابط على ارتفاع الرسوم والأقساط المدرسية الخاصة وإيجاد تصنيف وطني لها وحماية حقوق المعلمين من خلال الدفع الالكتروني للرواتب، كما تم اقرار نظام ترخيص مقدمي خدمات النقل المدرسي للمؤسسات التعليمية لسنة 2018 الهادف الى توفير وسائط نقل آمنة لخدمة طلبة المدارس وبكلف معقولة. وقد تم المباشرة في بناء 40 مدرسة حكومية جديدة، وبناء 588 غرفة صفية جديدة في المدارس الحكومية القائمة، كما انجزت وزارة التربية والتعليم حملة صيانة عامة لعدد كبير من المدارس الحكومية. وتهدف وزارة التربية والتعليم الى التوسع في إنشاء رياض الأطفال في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، حيث سيتم إنشاء رياض اطفال في كل مدرسة حكومية جديدة، وإنشاء مزيد من الغرف لرياض الأطفال في المدارس القائمة.

انشاء مدرسة الشخوت الاساسية للبنين/ الزرقاء

وفي قطاع الصحة: واصلت وزارة الصحة جهودها في تحسين مستوى البنية التحتية للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وذلك من خلال انشاء وتوسعة وتحديث عدد من المستشفيات والمراكز الصحية، والعمل جاري على اتمام ما يلي :

- استكمال بناء وتجهيز مستشفى السلط الجديد .
- استكمال بناء مستشفى الايمان / عجلون .

- استكمال بناء طابق أضافي لقسم العمليات والعناية الحثيثة في مستشفى النديم / مأدبا.
- إعادة تأهيل الأبنية القائمة في مستشفى الكرك الحكومي .
- استكمال توسعة مستشفى غور الصافي بتمويل من شركة البوتاس العربية .
- العمل جاري بأعمال الدراسات لبناء مستشفى مأدبا الجديد بسعة 350 سرير .
- البدء بتنفيذ مركز اسعاف وطوارئ في مستشفى البشير.
- البدء بانشاء مستشفى الأميرة بسمة التعليمي .
- البدء بانشاء مستشفى الطفيلة .
- البدء بأعمال الدراسات لإعادة تأهيل مبنى الجراحة القديم في مستشفى البشير وتحويله إلى قسم عظام .
- البدء بأعمال الدراسات لإعادة تأهيل قسم العمليات وقسم الأسعاف والطوارئ في مستشفى الأمير فيصل في ياجوز / محافظة الزرقاء .
- البدء بأعمال الدراسات لإعادة تحديث أقسام الطوارئ في عدد من مستشفيات الوزارة في المحافظات .
- الإستمرار في بناء وتوسعة المراكز الصحية.

مستشفى الطفيلة الجديد

وفي مجال المياه والصرف الصحي: يستمر العمل على ضخ مياه الديسي الى محافظات المملكة اضافة الى متابعة المشاريع الممولة من وفر المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من المنحة السعودية للمجتمعات المستضيفة للجوء السوري وعددها

22 مشروع والمشاريع الممولة من مخصصات اللامركزية لعام 2018 وعددها 130 مشروع. وقد تم تنفيذ العديد من مشاريع الصرف الصحي من شبكات صرف صحي ومحطات تنقية، ومن أبرزها مشروع شبكات صرف صحي جنوب عمان مما كان له الاثر الايجابي من حيث المحافظة على البيئة والصحة والسلامة العامة وتخفيف اعباء المواطنين والحد من المكاره الصحية وزيادة عدد المخدومين بالصرف الصحي، وهناك مشاريع اخرى ساهمت في التوسع بخدمات الصرف الصحي مثل محطة تنقية شرق جرش ومشروع الخطوط الناقلة للمياه المعالجة من محطة تنقية جنوب عمان لخدمة المناطق المحيطة لاستخدامها في ري الزراعات المقيدة والاغراض الصناعية.

بالاضافة الى مشروع شبكات صرف صحي ناعور وشبكات صرف صحي شفا بدران ومشروع محطة تنقية ناعور ومحطة تنقية الطفيلة والعديد من المشاريع التي تزيد من كفاءة خدمات الصرف الصحي والتوسع بهذه الخدمات لتشمل كافة مناطق المملكة. وهناك مشاريع قيد الدراسة من اهمها مشروع شبكات صرف صحي السخنة ومشروع شبكات صرف صحي شرق اربد ومشروع محطة تنقية السلط، ومشاريع قيد الطرح من اهمها مشروع شبكات عين الباشا.

وفيما يتعلق بالسدود، فقد تم انجاز 14 سداً بعد انضمام سدود (الزرقاء ماعين واللجون) للخزنة المائية. أما بخصوص سد الوادات فهو في مرحلة دراسة العروض، كما تم البدء بتنفيذ سدي الفيدان ورحمة والشروع بتعلية سد الوالة، واستكمال سد ابن حماد وتأمين التمويل للبدء بتنفيذ سد وادي مدين.

محطة تنقية ناعور

وفي مجال الطرق: فقد تم الانتهاء من تنفيذ 9 مشاريع طرق رئيسية من ضمنها طريق تنفيذ طريق اربد الدائري المرحلة الاولى (الجزء الثاني)، طريق الزرقاء /بيرين وتوسعة تنفيذ نفق حي الصحابة على طريق مطار الملكة علياء الدولي، وعطاءات السلامة المرورية. كما تم الانتهاء من تحسين وتقييم طرق منطقة معان التنموية وتنفيذ البنية التحتية لمركز انطلاق معان وتنفيذ البنية التحتية لمركز انطلاق المفرق. ويتم استكمال تنفيذ عطاءات اعادة تأهيل وتوسعة الطرق الرئيسية واستكمال تنفيذ اعمال مشاريع الطرق الرئيسية لنحو 20 مشروع، من أهمها اعادة تأهيل الطريق الصحراوي عمان/العقبة بتمويل من الصندوق السعودي، وطريق الزرقاء / الازرق / العمري وطريق السلط الدائري وطريق اربد الدائري (الجزء الاول)، وتوسعة جسر شومر بالزرقاء واعادة تأهيل طريق الشونة الجنوبية /تقاطع الكفرين، وتحسين طريق العمقة الحسينية، واضافةً لعطاءات الصيانة الروتينية والتي تشمل الصيانة الاعتيادية اللازمة للطرق وعناصرها الضرورية لادامة الطرق والمحافظة عليها من خلطات اسفلتية وعناصر سلامة مرورية.

تنفيذ طريق اربد الدائري (الجزء الثاني)

واما في قطاع الطاقة: فقد تم توقيع اتفاقية لإنشاء 3 خزانات كروية بعد موافقة صندوق ابو ظبي على التمويل. كما تم احالة عطاء توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في القويرة ويتوقع الانتهاء منه في نهاية عام 2019 ويجري حاليا بناء محطة توليد الكهرباء من قبل شركة الكهرباء الوطنية وبناء الطريق الواصل بين المشروع والعقبة ويتوقع التشغيل التجاري في شهر تموز لعام 2019.

الطاقة الشمسية –القويرة

كما تم توقيع اتفاقية تمويل مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي التابع لشركة العطارات للطاقة (اينيفيت الاستونية). وتجدر الاشارة الى انه تم اقرار استراتيجية الطاقة 2015- 2025، والتي تهدف الى تحقيق امن التزود بالطاقة اللازمة للتنمية المستدامة وبشكل مستدام وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتخفيض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تنويع مصادر الطاقة المتمثلة في الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة والصخر الزيتي والطاقة النووية لتوليد الكهرباء.

(التنقيب عن الصخر الزيتي)

كما تم الإنتهاء من انشاء نظام معلومات قطاع الطاقة حيث قامت الشركة الصينية المنفذة بتشغيل النظام والأجهزة الرئيسية والبرمجيات اللازمة. كما تم طرح العديد من العطاءات التي تخص تشجيع إستخدام السخانات الشمسية وتم طرح عطاءات عديدة تخص الخلايا الشمسية للمنازل وهناك توجه من قبل الوزارة لتوليد الكهرباء عن طريق الخلايا الشمسيه وتم طرح عطاء لتوريد وتركيب وحدات إنارة (LED).

أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2018

انقضى عام اخر من حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي الذي عانى منه اقتصادنا الوطني متأثراً بالتطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الاخيرة والتي كان لها امتدادات وانعكاسات سلبية مختلفة على الاقتصاد، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2018 بنسبة 2.0% وهي نفس نسبة النمو خلال نفس الفترة من عام 2017. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2018 بنسبة 1.8%، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة 3.8% في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2018 مقابل نموه بنسبة 3.7% في نفس الفترة من عام 2017. وهذا المستوى المتواضع من النمو لا يكفي لخلق فرص العمل اللازمة للحد من معدلات البطالة.

وعلى صعيد تطورات المستوى العام للأسعار في المملكة في عام 2018، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو 4.5% مقارنة بنحو 3.3% في عام 2017.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد سجلت الصادرات الوطنية خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2018 ارتفاعاً بلغت نسبته 3.0% مقابل ارتفاعاً بنسبة بلغت 2.2% في نفس الفترة من عام 2017. وفي المقابل، انخفضت المستوردات بنسبة بلغت 0.8% خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 5.8% في نفس الفترة من عام 2017. وتبعاً لذلك انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 2.9% خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2018 مقابل ارتفاعه بنحو 10.0% خلال نفس الفترة من العام السابق. وتجدر الاشارة الى ان فاتورة المستوردات من "النفط الخام ومشتقاته" ارتفعت خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2018 لتصل إلى نحو 1782 مليون دينار مقابل 1303 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2017، بارتفاع مقداره 479 مليون دينار او ما نسبته 36.8%.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصـــلة في ميزان المدفوعات، فقد انخفض عجز الحساب الجاري خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2018 بما مقداره 405 مليون دينـار ليبلغ نحو 1971.2 مليون دينـار أو مـا نســبتـه 9.0% من النـاتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقـــداره 2376.0 مليون دينار أو ما نسبته 11.4% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2017.

أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية تشرين ثاني لعام 2018 بنسبة 0.8% مقارنة مع ارتفاع نسبته 0.2% في نفس الفترة من عام 2017. كما تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية تشرين ثاني من عام 2018 بما نسبته 5.9%عن مستواها المسجل في نهاية عام 2017 او ما مقداره 1450 مليون دينار، مقارنة بارتفاع نسبته 8.4% في نهاية تشرين ثاني من عام 2017. وفي المقابل، بلغ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2018 نحو 11.5 مليار دولار، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6 شهور.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 226 مليون دينار او ما نســبته 3.1% لتصـــل الى 7484 مليون دينار مقابل 7257 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2017. وقد جاء هذا الارتفاع محصـــلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 342 مليون دينار أو ما نسـبته 5.3% من جهة، وانخفاض النفقات الرأسـمالية بحوالي 116 مليون دينار أو ما نسبته 14.5% من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد ســـجلت الايرادات العامة ارتفاعاً خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2018 بمقدار 163 مليون دينار او ما نسبته 2.6% عن مســـتواها في نفس الفترة لعام 2017 لتصـــل الى 6510 مليون دينار مقابل 6347 مليون دينار في الفترة المماثلة لعام 2017. وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع الايرادات المحلية بنحو 91 مليون دينار او ما نسبته 1.5% مقارنة بنفس الفترة لعام 2017، وارتفاع المنح الخارجية بنحو 72 مليون دينار او ما نســـبته 30.1% عن مســـتواها خلال نفس الفترة من عام 2017. ويعود ارتفاع الايرادات المحلية الى

ارتفاع الايرادات الضريبية بنسبة 2.3% وارتفاع الايرادات غير الضريبية بنسبة 0.01%.

وترتيباً على ما سبق، فقد ارتفع عجز الموازنة خلال الاحد عشر شهراً الاولى من عام 2018 بنحو 63 مليون دينار عن نفس الفترة في عام 2017 ليصل الى نحو 973 مليون دينار مقابل نحو 910 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2017.

وبناءً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، فقد ارتفع اجمالي الدين العام في نهاية تشرين ثاني 2018 بما نسبته 4.9% عن مستواه في نهاية عام 2017 ليبلغ نحو 28.6 مليار دينار مشكّلاً ما نسبته 94.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2018 مقابل 27.2 مليار دينار في نهاية تشرين ثاني لعام 2017 أو ما نسبته 95.2% من الناتج المحلي الاجمالي. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع اجمالي الدين الداخلي بما نسبته 8.2% في نهاية تشرين ثاني 2018 ليصل إلى 16.7 مليار دينار أو ما نسبته 55.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2018، مقابل ما نسبته 55.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، وارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة 0.6% ليبلغ في نهاية تشرين ثاني من عام 2018 بنحو 11.9 مليار دينار أو ما نسبته 39.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2018، مقابل ما نسبته 40.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	2017	2018
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية (الارباع الثلاثة الاولى)	%2.0	%2.0
معدل التضخم (كامل العام)	%3.3	%4.5
معدل البطالة (الارباع الثلاثة الاولى)	%18.2	%18.6
معدل نمو الصادرات الوطنية (الاحد عشر شهراً الاولى)	%2.2	%3.0
معدل نمو المستوردات السلعية (الاحد عشر شهراً الاولى)	%5.8	%0.8 -
فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)	1,303	1,782
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (الارباع الثلاثة الاولى)	%11.4-	%9.0-
معدل نمو السيولة المحلية (نهاية تشرين ثاني)	%0.2	%0.8
الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار) (كامل العام)	12.3	11.5
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (نهاية تشرين ثاني)	%8.4	%5.9
النفقات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)	7257.2	7483.5
% الناتج	%25.4	%24.8
الايرادات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)	6347.3	6510.4
% الناتج	%22.2	%21.6
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) (الاحد عشر شهراً الاولى)	909.9-	973.1-
% الناتج	%3.1-	%3.2-
اجمالي الدين العام (مليون دينار) (نهاية تشرين ثاني)	27218.8	28613.5
% الناتج	%95.2	% 94.9
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) (نهاية تشرين ثاني)	11453.4	11943.9
% الناتج	%40.1	%39.6
اجمالي الدين الداخلي (مليون دينار) (نهاية تشرين ثاني)	15765.4	16669.6
% الناتج	%55.2	%55.3

قانون الموازنة العامة لعام 2019

توجهات وفرضيات الموازنة

تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لإنفاق كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والمحافظات لعام 2019، حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعـام 2019 إلى مجموعـة من التوجهات من أبرزهـا ما يلـــي:

1. تنفيذ أولويات برنامج عمل الحكومة خلال العامين المقبلين والتي تمثل الخطوة الأولى على طريق مشروع النهضة الوطني الذي تهدف من خلاله الحكومة الى توظيف طاقات الأردنيين، وتلبية طموحاتهم نحو المستقبل الأفضل.
2. تفعيل اقامة المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تسهيل الاجراءات والاسراع في انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشـــــاريع المقترحة لتخـفيف الاعباء المالية على الخزينة العامـــة في ضـــــوء محدوديـــــة الموارد المالية المتاحة والتركيز على مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق عملية التنمية المستدامة.
3. توسيع شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل عدداً أكبر من الأُسر المستحقّة ضمن أسس تحقّق العدالة الاجتماعيّة بما يمكن من الوصول إلى الفئات الأشدّ فقراً من خلال زيادة عدد المنتفعين من الاسر العفيفة العاملة من خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال السنوات 2019- 2021، ضمن خطّة متكاملة تتضمّن تطوير آليّات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقّة.
4. تعزيز نهج اللامركزية ومعالجة التحديات التي تواجه مجالس المحافظات بما يضمن تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار التنموي وبالتالي دورها في تحقيق التنمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
5. تضمين الاثر المالي للقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالاضافة الى تطوير الادارة الضريبية.

6. الترويج للفرص الاستثماريّة في المحافظات من خلال مشروع الخارطة الاستثماريّة للمملكة بهدف جذب وتوطين الاستثمارات في مختلف محافظات المملكة وبما يؤدي الى تحسين مستويات التشغيل والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.
7. الالتزام بالإصلاح المالي والاقتصادي ومراعاة الأبعاد الاجتماعية لهذه الاصلاحات وتأثيرها على المواطنين، مع التأكيد على اهمية هذه الإصلاحات في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لاوضاع المالية العامة.
8. متابعة تنفيذ مشاريع التحول الالكتروني في المؤسسات والدوائر الحكومية لضمان تنفيذ خطة التحول الرقمي وبما يؤدي الى تحسين نوعية وجودة الخدمات الحكوميّة وانجاز المعاملات بيسر وسهولة والذي بدوره يسهم في تحفيز الاستثمار وتطوير بيئة الاعمال.
9. تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى زيادة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلّي الإجمالي وتعزيز حضور المملكة على خارطة السياحة الإقليميّة والعالميّة، وتقديم منتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية بما في ذلك السياحة العلاجية.
10. الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة والبرامج والخطط المرتبطة بها ضمن اطر زمنية محددة بما يضمن الارتقاء بمستوى التعليم بما في ذلك التعليم المهني وذلك من خلال تطوير منظومة متكاملة تشمل البيئة المدرسيّة والطالب والمعلّم والمنهج اضافة الى التوسع في إدخال التقنيات الحديثة في التعليم العالي واعتماد منصّات التعليم المفتوحة، والانتقال من دعم البحث العلمي التقليدي إلى دعم البحث والتطوير والابتكار من خلال إنشاء الحاضنات التقنيّة ومسرّعات الأعمال.
11. مراجعة الاستراتيجيّة الوطنيّة للطاقة بهدف الاستمرار بتنويع مصادر وأشكال الطاقة وتعزيز الاعتماد على المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي بما يضمن أمن التزوّد بالطّاقة والحفاظ على ديمومته، اضافة الى الاستمرار في اجراءات تحرير السوق النفطي وفتحه للمنافسة والسماح للشركات التسويقية باستيراد المشتقات النفطية وفقاً لحاجة السوق.

12. تطوير قطاع النقل العام وتوفير بيئة ملائمة تراعي معايير المحافظة على البيئة وتسهم في تخفيف الأعباء المرورية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.
13. متابعة العمل على اجراءات تخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية وحماية مصادر المياه من الاعتداءات، ومواصلة تنفيذ البرامج الهادفة الى تحقيق الأمن المائي.
14. ايلاء المزيد من الاهتمام بالصناعات المحلية من خلال تشجيعها للتحول الى استخدام الغاز الطبيعي لمساعدتها على تخفيض الكلف التشغيلية لمصانعها وتعزيز تنافسيتها وتحسين ربحيتها وبما يمكنها من زيادة صادراتها والدخول لاسواق جديدة، اضافة الى العمل على تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي لمساعدة الصناعة المحلية في الاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ في الاتحاد الأوروبي بما يؤدي الى زيادة حجم صادراتها الى السوق الاوروبية.
15. استمرار العمل على اعادة هيكلة الوزارات والمؤسّسات الرسميّة والدوائر الحكوميّة بهدف رفع كفاءتها وفاعلية ادائها وضبط وترشيد نفقاتها، والاستمرار بتنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.
16. تعزيز سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام، مع العمل على تحسين انتاجية وكفاءة الانفاق العام واضفاء المزيد من الشفافية على هذا الانفاق بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
17. استكمال تنفيذ ما تبقى من المشاريع التنموية الممولة من المنحة الخليجية.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 الى الفرضيات والإجراءات المالية التالية:

اولاً: رصد المخصصات المالية اللازمة لما يلي:

- تنفيذ اولويات برنامج عمل الحكومة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية والتي من أبرزها مشروع برنامج خدمة وطن ومشروع برنامج توفير فرص عمـــل لائقة ومنتجـــة للاردنيين ودعم النقل المدرسي ودعم تشغيـــل خطوط النقل الحضري ومشروع ترويج الصادرات ومشروع دعم وتنشيط السياحة ومشاريع الحكومة الالكترونية.
- الزيــادة السنوية الطبيعية لـرواتب الموظفين.
- الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
- تغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- الموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات ادامة عمل مجالس المحافظات.
- مشاريع التحول الالكتروني.

- المعونة النقدية لتغطية كلفة زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.
- المعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
- تنفيذ المشروعات الكبرى في قطاع النقل مثل مشروع الطريق الصحراوي، والمباشرة بطرح عطاءات مشاريع حافلات التردد السريع، وسكّة حديد العقبة، وميناء معان البرّي.
- تنمية وتطوير البلديات ودعم الجامعات الرسمية.
- تغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية والتي لم يتم التمكن من تسديدها خلال عام 2018 وأبرزها المعالجات الطبية لغير المؤمنين صحيا ومتأخرات الطاقة والكهرباء لبعض الاجهزة الحكومية.
- المشاريع الاستراتيجية ذات الاولوية في قطاعات التربية والتعليم والصحة والتطوير الاداري والنقل والتشغيل واعتبار هذه الاولويات معايير للقياس عند وضع الموازنات.
- المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية.

- قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.

ثانياً: اتخاذ الاجراءات التالية لضبط الانفاق العام وتعزيز الايرادات:

- الاستمرار بضبط وترشيد الانفاق العام ولاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر، وكذلك وقف شراء السيارات والاثاث.
- نقل موازنات (29) وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد الانفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية باخضاعها الى نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية.
- مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
- الاستمرار في الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية.
- مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- تعزيز الاجراءات الهادفة الى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والإعداد لمتطلبات تطبيق نظام الفوترة من خلال نظام حاسوبي متكامل في كافة أنحاء المملكة.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام (2019- 2021)

استندت موازنة عام 2019 الى التوقعات الرئيسية التالية:

البيان	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	4.8	5.0	5.2
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	2.3	2.5	2.7
معدل التضخم (CPI) %	2.3	2.3	2.5
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	8.6	7.7	6.9

أهم المستجدات في موازنة عام 2019

أولاً: رصد المخصصات الماليّة وإدراج الأولويات الوطنية ضمن المشاريع والبرامج التي تقوم بها الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة ضمن برنامج عمل الحكومة للعامين القادمين المتعلق بمشروع النهضة الوطني.

ثانياً: زيادة مخصصات الموازنات الرأسمالية للمحافظات لتصل الى 300 مليون دينار او ما نسبته 24% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2019، وزيادة مخصصات دعم البلديات لتصل الى 195 مليون دينار او ما نسبته 16.0%.

ثالثاً: نقل موازنات 29 وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد الانفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية باخضاعها الى نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية.

رابعاً: تضمن النمو في الايرادات المحلية لعام 2019 الاخذ بعين الاعتبار نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالأسعار الجارية خلال العام القادم والبالغة 4.8%، اضافة الى الاثر المالي المترتب على اقرار قانون ضريبة الدخل ونقل عدد من الوحدات الحكومية الى الموازنة العامة، اضافة الى اثر الإجراءات المتعلقة بضبط النفقات وتعزيز الايرادات، بما في ذلك تسوية القضايا المالية المستحقة للحكومة والعالقة في العديد من الدوائر التحصيلية.

خامساً: تحقق عدد من المؤشرات الايجابية التي تعزز تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتجسد مبدأ الاعتماد على الذات ابرزها تغطية الإيرادات المحلية لكامل النفقات الجارية في عام 2019.

سادساً: استندت موازنة عام 2019 بشكل اساسي الى تفعيل اقامة المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تسهيل الاجراءات والاسراع في انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة وخاصة مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT.

من أين تأتي الحكومة بأموالها؟
الايرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2019 بمبلغ 8610 مليون دينار لتشـــكل بذلك 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 26.2% في عام 2018، فيما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام 2020 لتصل الى 27.7% وتنخفض في عام 2021 الى 27.5%.

وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي: -

الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2019 بحوالي 8010 مليون دينار مسـجلة بذلك نمواً نسـبته 14.8 % عن مسـتواها المعاد تقديره في عام 2018، ولتبلغ نسـبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25.4% مقارنة مع 23.2% في عام 2018.

وترتيباً على ذلك، ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 90.8% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018 إلى 100.0% في عام 2019، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2020 و2021 الى ما نسبته 102.5% و104.0% على التوالي.

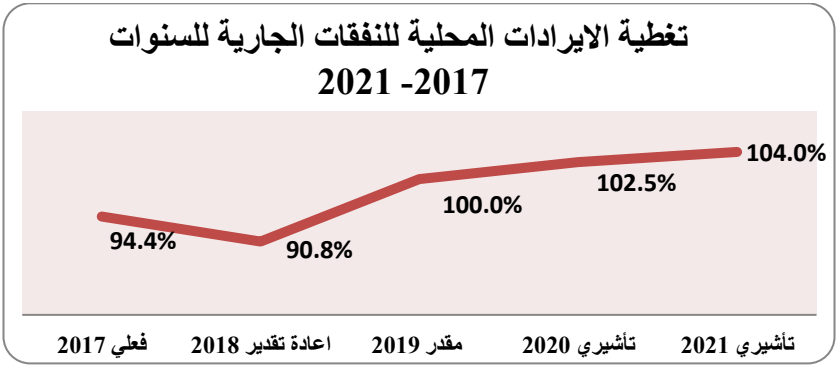

وتتشكل الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية. وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

- **الإيرادات الضريبية**

قدرت الإيرادات الضـــريبية لعام 2019 بمبلغ 5273 مليون دينار، حيث شـــكّلت "الضـــرائب على السـلع والخدمات" ما نسـبته 68.5% وشـكّلت "الضـــرائب على الدخل والارباح" ما نسبته 22.5%، وشكلت "الضـرائب على التجارة والمعاملات الدولية" ما نســـبته 6.9% و"الضـــرائب على الملكية" ما نســـبته 2.1%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر في الايرادات الضـــريبية بنســبة 15.9% في عام 2019 الى ارتفاع حصـــيلة "الضـــرائب على الدخل والارباح" و"الضـــرائب على التجارة والمعاملات الدولية" و"الضرائب على السلع والخدمات" و"الضرائب على الملكية" بما نسبته 26.0% و24.5% 12.5% و4.8% على التوالي.

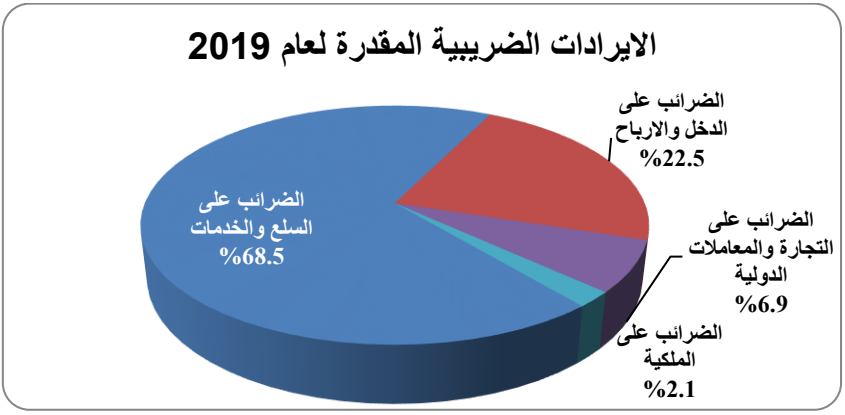

- **الإيرادات غير الضريبية**

قدرت الايرادات غير الضريبية لعام 2019 بنحو 2737 مليون دينار، حيث شكّلت ايرادات "بيع السلع والخدمات" ما نسبته 36.1%، وشكّلت ايرادات "دخل الملكية" (بما فيها الفوائض المالية للوحدات الحكومية) ما نسبته 17.3%، في حين بلغت حصة "الايرادات المختلفة" (كعائدات التعدين وبدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة والايرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية)ما نسبته 43.5%،واستحوذت الغرامات والجزاءات والمصادرات على ما نسبته 2.7% وعائدات التقاعد على ما نسبته 0.4%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 12.9% في عام 2019 الى ارتفاع حصيلة كل من

"ايرادات دخل الملكية" و" ايرادات بيع السلع والخدمات" و"الايرادات المختلفة" و"الغرامات والجزاءات والمصادرات" بما نسبته 64.6% و8.5% و4.1% و3.5% على التوالي.

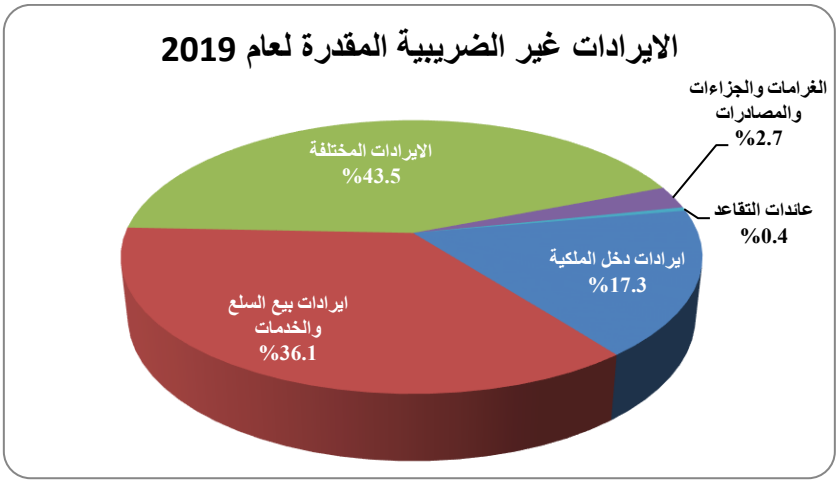

المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2019 بنحو 600 مليون دينار مقارنة مع 915 مليون دينار عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018، موزعة بواقع 113 مليون دينار من دول مجلس التعـاون الخليجي و487 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ومخرجات قمة مكة والاتحاد الأوروبي.

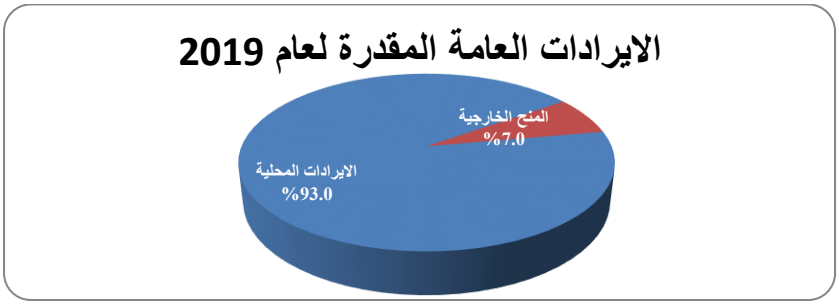

على ماذا تنفق الحكومة اموالها؟

النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2019 بنحو 9255 مليون دينار مقارنة مع 8704 مليون دينار عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018، بارتفاع مقداره 552 مليون دينار أو ما نسبته 6.3%، مشكّلة ما نسبته 29.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تبقى نفس النسبة في عام 2020 وتنخفض النسبة الى 28.8% في عام 2021.

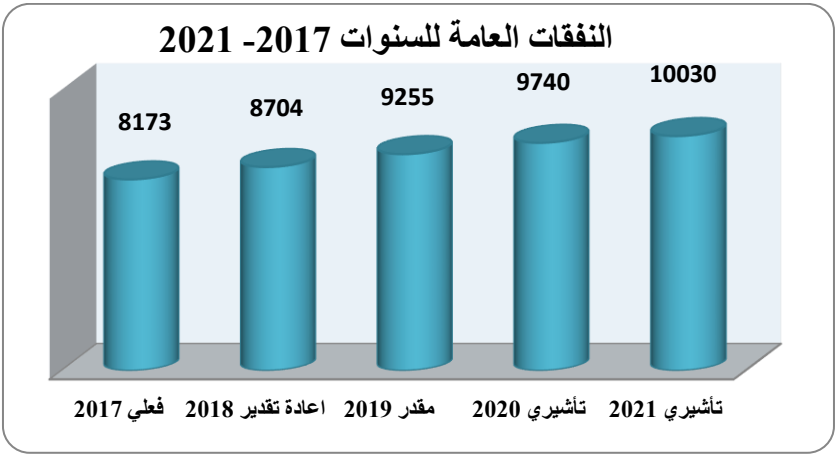

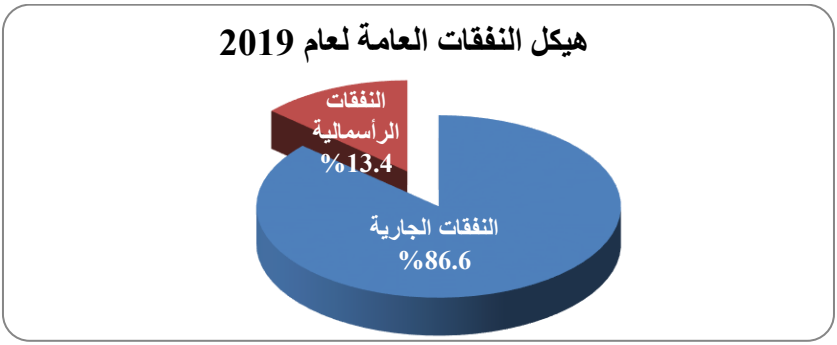

النفقات الجارية

قدرت النفقات الجارية في عام 2019 بنحو 8013 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 4.3% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018، ولتشكل حوالي 25.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض في عامي 2020 و2021 لتصل الى ما نسبته 25.3% و25.0% لكل منهما تباعاً. حيث شكّلت مخصصات كل من تعويضات العاملين ما نسبته 50.5%، ونفقات استخدام السلع والخدمات ما نسبته 7.6%، في حين شكّلت فوائد الدين العام ما نسبته 12.9%، وقد شكلت نفقات "تقاعد وتعويضات ومساعدات اجتماعية" ما نسبته 20.7%، واما باقي بنود النفقات الجارية فشكّلت ما نسبته 8.4%. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة مخصصات الجهاز المدني بقيمة 240 مليون دينار، ومخصصات الدعم بما فيه الدعم النقدي ودعم الاعلاف بنحو 175 مليون دينار ومخصصات جهاز الأمن والسلامة العامة بنحو 82 مليون دينار، ومخصصات التقاعد والتعويضات للجهازين المدني والعسكري بنحو 49 مليون دينار إضافة إلى زيادة مخصصات الجهاز العسكري بنحو 30 مليون دينار، وارتفاع مخصصات فوائد الدين العام لتصل إلى 1030 مليون دينار بزيادة مقدارها 18 مليون دينار عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018.

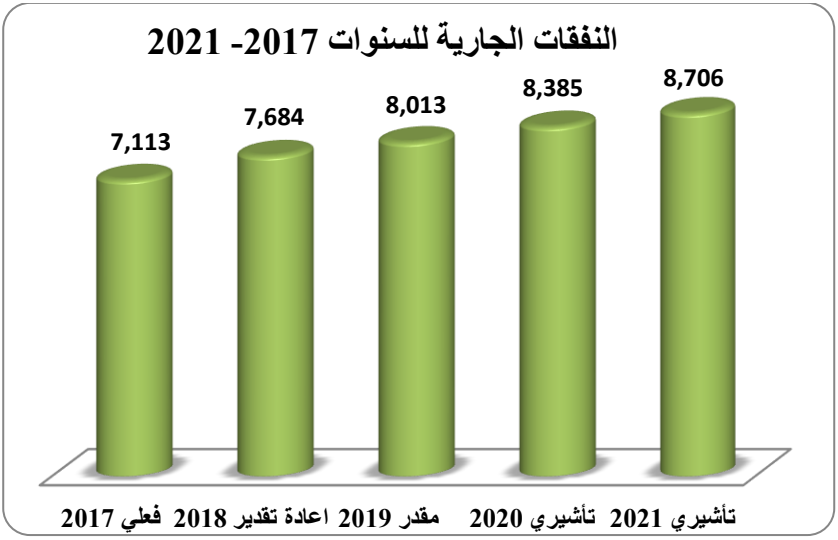

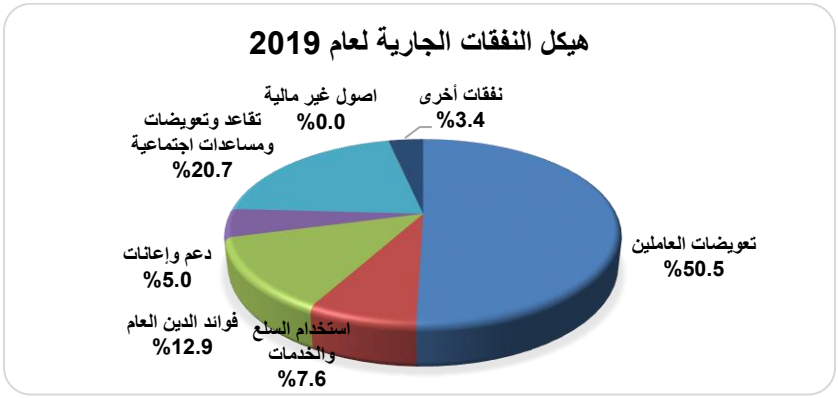

النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2019 بنحو 1243 مليون دينار أو ما نسبته 3.9% من الناتج المحلي الاجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 223 مليون دينار أو ما نسبته 21.8% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018، ولتبلغ بذلك حصتها

من إجمالي النفقات 13.4%. وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 19.6% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 58.9% والمشاريع الجديدة ما نسبته 21.5% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة، علماً بأنه قد تم رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات بقيمة 300 مليون دينار او ما نسبته 24% من إجمالي النفقات الرأسمالية. وتم زيادة مخصصات دعم البلديات لتصل الى 195 مليون دينار او ما نسبته 16.0%.

وتجدر الاشارة الى ان الانفاق الراسمالي لا يقتصر فقط على المشاريع الراسمالية المتضمنة في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية حيث يتم تنفيذ العديد من المشاريع الراسمالية من خلال البلديات والمؤسسات العامة الاخرى ومشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية في عام 2019 فقد تركزت في مشاريع التنمية المحلية بنسبة 18.2% والتعليم بنسبة 14.7% والطرق بنسبة 12.9% والصحة بنسبة 9.2% والامن والدفاع بنسبة 8.7% والمياه بنسبة 6.3% والنقل بنسبة 4.2% والطاقة بنسبة 2.8%. وقد شكلت المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة المقدمة من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمدرجة ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019 ما مقداره 113 مليون دينار أو ما نسبته 9.1% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2019.

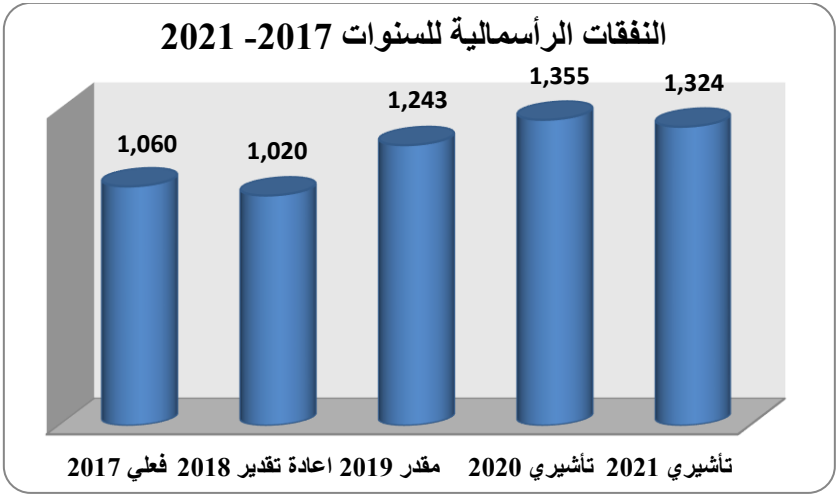
النفقات الرأسمالية للسنوات 2017- 2021
1,060
1,020
1,243
1,355
1,324
فعلي 2017
اعادة تقدير 2018
مقدر 2019
تأشيري 2020
تأشيري 2021

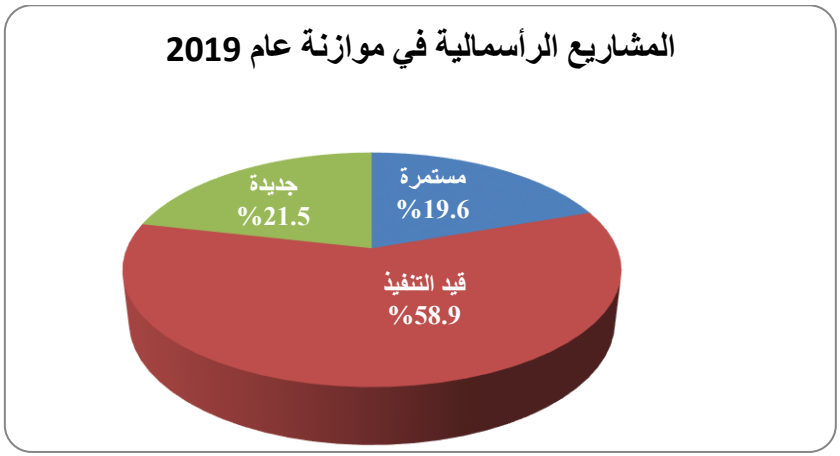
المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2019
جديدة
%21.5
مستمرة
%19.6
قيد التنفيذ
%58.9

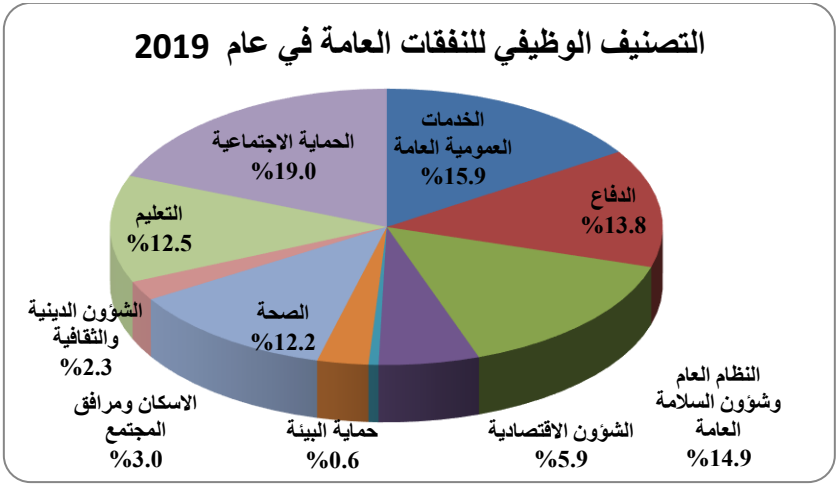

العجز/ الوفر المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2019 نحو 646 مليون دينار أو ما نسبته 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 2.7% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2018. اما العجز المالي قبل المنح لعام 2019 فيتوقع أن يبلغ نحو 1246 مليون دينار او ما نسبته 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 5.8% معاد تقديره في عام 2018.

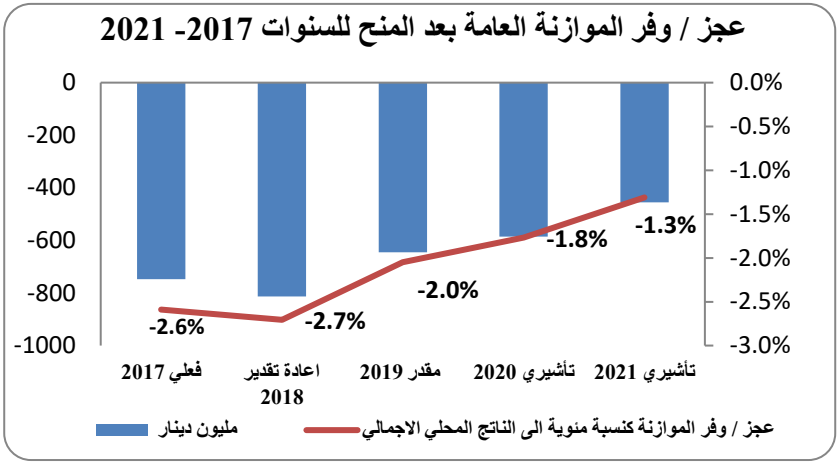
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2017- 2021
0
-200
-400
-600
-800
-1000
0.0%
-0.5%
-1.0%
-1.5%
-2.0%
-2.5%
-3.0%
-2.6%
-2.7%
-2.0%
-1.8%
-1.3%
فعلي 2017
اعادة تقدير 2018
مقدر 2019
تأشيري 2020
تأشيري 2021
مليون دينار
عجز / وفر الموازنة كنسبة مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي

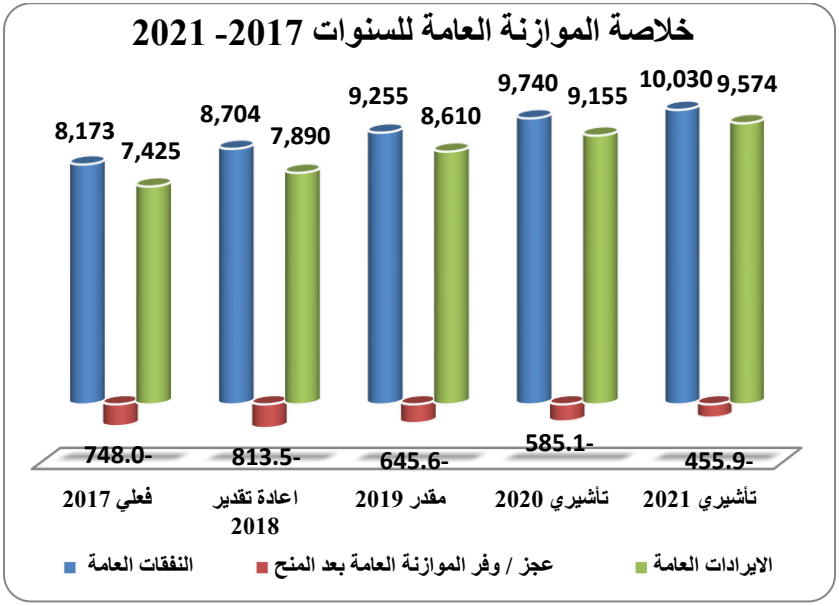
خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2017- 2021
8,173
7,425
748.0-
8,704
7,890
813.5-
9,255
8,610
645.6-
9,740
9,155
585.1-
10,030
9,574
455.9-
فعلي 2017
اعادة تقدير 2018
مقدر 2019
تأشيري 2020
تأشيري 2021
النفقات العامة
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح
الايرادات العامة

قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019

إجمالي الإيـرادات

قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2019 بنحو 1388 مليون دينار مقابل 1123 مليون دينار معاد تقديره في عام 2018، وقد شكل الدعم الحكومي في عام 2019 من هذه الإيرادات حوالي 30 مليون دينار والمنح الخارجية نحو 56 مليون دينار. وتجدر الاشارة الى انه تم نقل موازنات 29 وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد الانفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية باخضاعها الى نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية.

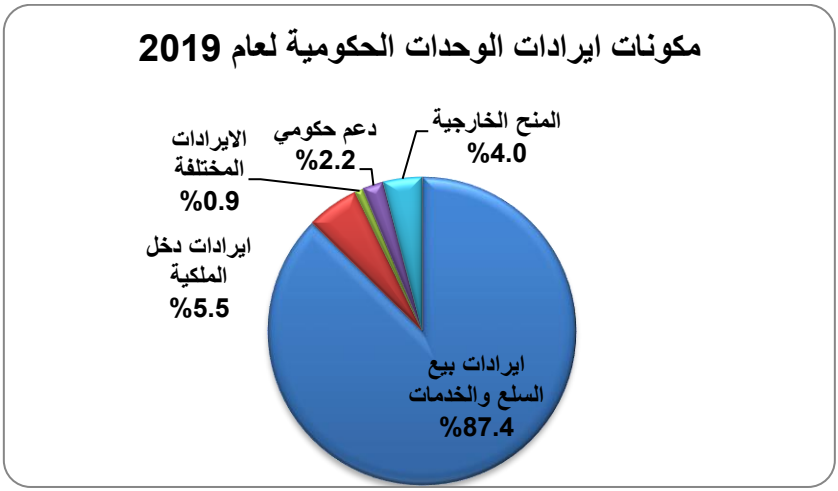

إجمالي النفقات

قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عـام 2019 بنحو 1500 مليون دينار موزعـاً بواقع 1003 مليون دينار للنفقات الجارية و497 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1442 مليون دينار معاد تقديره لعام 2018، وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالـي النفقات لعام 2019 حوالي 58 مليون دينـار أو مـا نسبته 4.0% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2018. وقد جاء

هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 51 مليون دينار أو ما نسبته 5.3% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 8 مليون دينار أو ما نسبته 1.6%. وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام 2019 فقد تركزت في مشاريع المياه بنسبة 56.1% والمناطق التنموية والاستثمار بنسبة 22.0% والطاقة بنسبة 12.7% والسياحة بنسبة 3.3%.

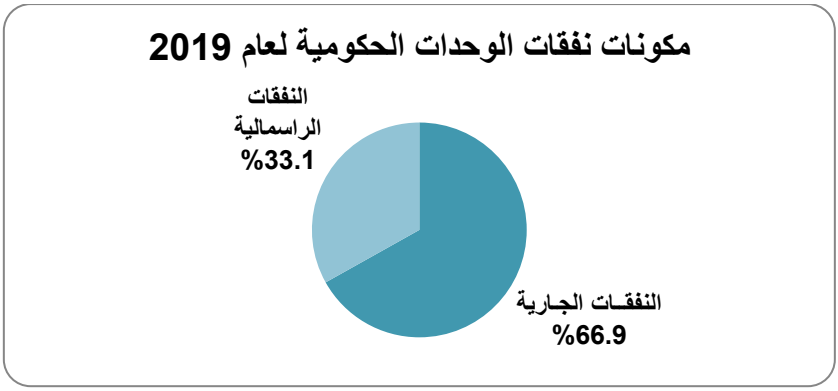

صافي العجز قبل التمويل

قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2019 بحوالي 112 مليون دينار مقابل 235 مليون دينار معاد تقديره في عام 2018.

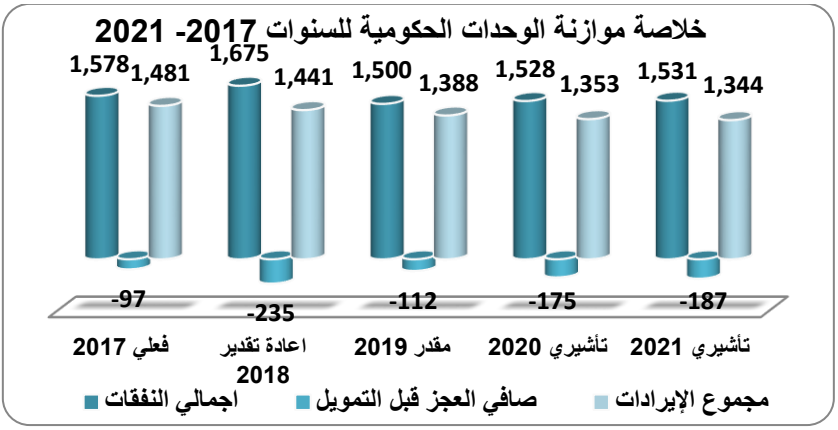

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2017-2021

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2017	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
الايرادات المحلية	6,717.4	6,975.4	8,009.9	8,592.6	9,051.0
المنح الخارجية	707.9	915.0	600.0	562.0	523.0
مجموع الايرادات العامة	7,425.3	7,890.4	8,609.9	9,154.6	9,574.0
النفقات الجارية	7,113.0	7,683.8	8,012.9	8,385.0	8,705.9
النفقات الرأسمالية	1,060.2	1,020.1	1,242.6	1,354.7	1,323.9
مجموع النفقات العامة	8,173.2	8,703.9	9,255.5	9,739.7	10,029.8
عجز/وفر الموازنة العامة					
بعد المنح	-748.0	-813.5	-645.6	-585.1	-455.9
قبل المنح	-1,455.9	-1,728.5	-1,245.6	-1,147.1	-978.9
عجز/وفر الموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	-% 2.6	-% 2.7	-% 2.0	-% 1.8	-% 1.3
قبل المنح	-% 5.0	-% 5.8	-% 4.0	-% 3.5	-% 2.8

مؤشرات الملاءة المالية					
البيان	فعلي 2017	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
نسبة الايرادات العامة للناتج	25.7%	26.2%	27.3%	27.7%	27.5%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	23.2%	23.2%	25.4%	26.0%	26.0%
نسبة المنح الخارجية للناتج	2.4%	3.0%	1.9%	1.7%	1.5%
نسبة النفقات العامة للناتج	28.3%	29.0%	29.4%	29.4%	28.8%
نسبة النفقات الجارية للناتج	24.6%	25.6%	25.4%	25.3%	25.0%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	3.7%	3.4%	3.9%	4.1%	3.8%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	13.0%	11.7%	13.4%	13.9%	13.2%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	82.2%	80.1%	86.5%	88.2%	90.2%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	94.4%	90.8%	100.0%	102.5%	104.0%

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2017 - 2021

(بالألف دينار)

البيـــــــــــــــــان	فعلي 2017	اعادة تقدير* 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
الإيـــــــــــــــرادات					
الضرائب على الدخل والأرباح	4,961	5,000	5,000	5,000	5,000
الضرائب على السلع والخدمات	2,351	2,600	2,620	2,620	2,620
المنح الخارجية	29,714	38,350	55,925	57,625	57,025
دعم حكومي	136,621	153,845	30,028	29,174	28,862
ايرادات دخل الملكية	56,616	78,638	76,213	77,905	76,354
ايرادات بيع السلع والخدمات	1,240,848	1,154,548	1,213,387	1,175,584	1,168,450
الايرادات المختلفة	10,056	7,519	5,203	5,457	5,500
مجموع الإيرادات	**1,481,166**	**1,440,500**	**1,388,376**	**1,353,365**	**1,343,811**
النفقـــــــــــــــات					
النفقات الجارية					
الرواتب والأجور والعلاوات	362,336	372,543	265,408	270,124	274,879
مساهمات الضمان الاجتماعي	33,554	36,386	27,014	27,747	28,471
استخدام السلع والخدمات	486,016	507,356	513,150	560,388	562,700
الفوائد الخارجية	22,624	25,740	25,241	27,053	27,079
الفوائد الداخلية	141,824	151,798	150,945	131,956	117,975
الإعانات لمؤسسات عامة غير مالية	3,785	3,293	1,375	1,375	1,375
التقاعد والتعويضات	6,440	4,630	4,221	4,377	4,378
نفقات اخرى متنوعة	20,876	20,818	15,122	15,530	15,634
اصول ثابتة	509	397	829	804	804
مجموع النفقات الجارية	**1,077,964**	**1,122,960**	**1,003,305**	**1,039,354**	**1,033,295**
النفقات الراسمالية					
رأسمالية - تمويل داخلي	384,681	401,958	369,125	369,208	383,103
رأسمالية - دعم حكومي	26,035	35,467	8,565	7,700	7,300
رأسمالية - قروض خارجية	59,589	76,265	63,353	54,000	50,100
رأسمالية - منح	29,714	38,350	55,925	57,625	57,025
مجموع النفقات الرأسمالية	**500,018**	**552,040**	**496,968**	**488,533**	**497,528**
اجمالي النفقات	**1,577,982**	**1,675,001**	**1,500,273**	**1,527,887**	**1,530,823**
صافي العجز/ الوفر قبل التمويل	**-96,816**	**-234,501**	**-111,897**	**-174,522**	**-187,012**

* اعادة التقدير لعام 2018 وما قبلها تشمل الوحدات الحكومية التي تم نقلها الى قانون الموازنة العامة في عام 2019 والبالغ عددها (29) وحدة حكومية.

إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2019

(بالألف دينار)

الفصل	النفقات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
الديوان الملكي الهاشمي	55,630	0	0	0	55,630
مجلس الأمة	23,767	0	0	0	23,767
رئاسة الوزراء	24,564	13,625	0	13,625	38,189
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	939	0	0	0	939
دائرة الشراء الموحد	949	0	0	0	949
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	2,856	0	0	0	2,856
ديوان المحاسبة	7,714	0	0	0	7,714
ديوان الخدمة المدنية	3,577	485	0	485	4,062
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	3,371	0	0	0	3,371
وزارة الدفاع	1,160,000	39,000	0	39,000	1,199,000
الخدمات الطبية الملكية	198,000	31,200	0	31,200	229,200
المركز الجغرافي الملكي الأردني	2,035	430	0	430	2,465
وزارة الداخلية	21,670	8,220	0	8,220	29,890
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	10,116	5,950	0	5,950	16,066
وزارة الداخلية / الأمن العام	748,300	29,250	0	29,250	777,550
وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	213,265	21,325	0	21,325	234,590
وزارة الداخلية/قوات الدرك	224,990	18,800	0	18,800	243,790
وزارة العدل	78,333	8,220	0	8,220	86,553
المجلس القضائي	8,475	0	0	0	8,475
دائرة قاضي القضاة	22,511	1,450	0	1,450	23,961
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	48,926	2,350	0	2,350	51,276
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	2,293	5,150	0	5,150	7,443
وزارة المالية	2,963,187	67,993	0	67,993	3,031,180
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1,837	175	0	175	2,012
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	70,676	9,240	0	9,240	79,916
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	17,078	1,705	0	1,705	18,783
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	1,697	100	0	100	1,797

الفصل	النفقات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	54,184	3,400	0	3,400	57,584
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	9,889	9,752	0	9,752	19,641
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	2,027	0	0	0	2,027
هيئة الاستثمار	3,612	1,285	0	1,285	4,897
مؤسسة المواصفات والمقاييس	6,209	668	0	668	6,877
المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	1,410	3,475	0	3,475	4,885
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,526	13,850	0	13,850	15,376
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	5,091	2,920	0	2,920	8,011
وزارة السياحة والآثار	14,648	21,386	0	21,386	36,034
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	5,700	5,815	0	5,815	11,515
متحف الأردن	927	0	0	0	927
وزارة الشؤون البلدية	7,874	205,980	0	205,980	213,854
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	5,238	29,800	0	29,800	35,038
هيئة الطاقة الذرية الاردنية	3,541	2,600	0	2,600	6,141
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	4,459	760	0	760	5,219
وزارة الأشغال العامة والاسكان	43,094	142,099	13,000	155,099	198,193
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	1,451	0	0	0	1,451
وزارة الزراعة	44,483	22,026	1,000	23,026	67,509
المؤسسة التعاونية الاردنية	1,925	40	0	40	1,965
وزارة المياه والري	1,820	47,843	0	47,843	49,663
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	10,972	28,273	1,550	29,823	40,795
وزارة البيئة	2,399	4,593	0	4,593	6,992
وزارة التربية والتعليم	863,544	116,549	300	116,849	980,393
مجمع اللغة العربية الأردني	659	0	0	0	659
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	80,723	24,650	0	24,650	105,373
هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	1,290	40	0	40	1,330
وزارة الصحة	577,443	73,590	0	73,590	651,033

الفصل	النفقات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
المجلس الصحي العالي	261	0	0	0	261
المجلس الطبي الأردني	807	100	0	100	907
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	9,032	1,323	0	1,323	10,355
مستشفى الأمير حمزة	21,663	8,000	0	8,000	29,663
وزارة التنمية الاجتماعية	154,056	19,118	0	19,118	173,174
صندوق المعونة الوطنية	3,096	200	0	200	3,296
المجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	1,633	600	0	600	2,233
وزارة العمل	7,497	11,365	0	11,365	18,862
مؤسسة التدريب المهني	10,954	3,997	0	3,997	14,951
صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	443	32,700	0	32,700	33,143
وزارة الثقافة	3,310	6,281	0	6,281	9,591
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	779	135	0	135	914
وزارة الشباب	14,160	20,686	0	20,686	34,846
وزارة النقل	1,331	29,964	0	29,964	31,295
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	1,869	850	0	850	2,719
هيئة تنظيم النقل البري	2,219	18,615	0	18,615	20,834
هيئة تنظيم الطيران المدني	8,178	3,350	0	3,350	11,528
الهيئة البحرية الاردنية	1,316	100	0	100	1,416
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	3,260	33,622	0	33,622	36,882
مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	3,743	250	0	250	3,993
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	5,869	4,050	0	4,050	9,919
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	72,962	4,410	0	4,410	77,372
دائرة الافتاء العام	2,158	0	0	0	2,158
هيئة الاعلام	1,195	125	0	125	1,320
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	3,716	250	0	250	3,966
المجلس الإقتصادي و الإجتماعي	510	135	0	135	645
معهد الإدارة العامة	773	0	0	0	773
هيئة الاوراق المالية	3,255	420	0	420	3,675
المجمـــوع	8,012,939	1,226,708	15,850	1,242,558	9,255,497

تقديرات النفقات الضريبية (الضرائب غير المباشرة والمباشرة) للسنوات 2016 – 2017

(بالمليون دينار)

البيان	2016		2017	
	القيمة	% GDP	القيمة	% GDP
الضرائب غير المباشرة	2345.54	8.43	2208.23	7.64
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المحلية	1112.38	4.00	615.50	2.13
خاضع بنسبة 0	264.67	0.95	289.05	1.00
خاضع بنسبة 4	22.32	0.08	22.34	0.08
خاضع بنسبة 7	3.36	0.01	3.31	0.01
خاضع بنسبة 8	33.58	0.12	4.66	0.02
معفى من الضريبة	788.45	2.83	296.14	1.02
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المستوردة	454.47	1.63	539.00	1.86
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	361.99	1.30	418.27	1.45
خاضع بنسبة 0	251.06	0.90	363.27	1.26
خاضع بنسبة 4	108.77	0.39	55.00	0.19
خاضع بنسبة 8	2.16	0.01	0.00	0.00
المعاملات التفضيلية/الاتفاقيات الخاصة	92.48	0.33	111.67	0.39
مؤجلة دفع الضريبة	68.46	0.25	81.35	0.28
المناطق التنموية	9.79	0.04	17.96	0.06
أخرى	14.23	0.05	12.36	0.04
الضريبة الخاصة على المبيعات	223.57	0.80	281.29	0.97
السلع والخدمات المستوردة	122.81	0.44	166.16	0.57
السلع والخدمات المحلية	100.77	0.36	115.13	0.40
الرسوم الجمركية	555.12	1.99	772.44	2.67
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	446.82	1.61	603.69	2.09
النسب المخفضة (متضمنة اتفاقيات تجارة)	321.37	1.15	418.98	1.45
متأخرات ضريبة المبيعات (قانون الاستثمار)	0.00	0.00	0.00	0.00
النسب المخفضة (اعفاءات ضريبة الدخل المسبقة)	0.00	0.00	0.00	0.00
المناطق التنموية	19.46	0.07	35.99	0.12
إعفاء المؤسسات العامة	4.72	0.02	21.14	0.07
شركات صناعة الأدوية	1.41	0.01	0.89	0.00
الطاقة المتجددة	22.52	0.08	15.82	0.05
أخرى	77.34	0.28	110.87	0.38

البيان	2016		2017	
	القيمة	% GDP	القيمة	% GDP
المعاملات التفضيلية / الاتفاقيات الخاصة	108.30	0.39	168.75	0.58
الاتفاقيات مع شركات الامتياز	81.31	0.29	128.42	0.44
تحت قانون تشجيع الاستثمار (القطاع الصناعي)	14.50	0.05	13.06	0.05
تحت قانون الاستثمار (القطاعات الاخرى)	3.48	0.01	19.17	0.07
معفاه تحت قانون المناطق التنموية (الفنادق)	7.02	0.03	5.50	0.02
قانون الاستثمار (المستشفيات)	1.99	0.01	2.60	0.01
الضرائب المباشرة	914.14	3.28	839.36	2.90
ضريبة الدخل على الافراد	585.42	2.10	562.05	1.94
ضريبة الدخل على الفرد والعائلة : أفراد	57.93	0.21	55.37	0.19
الاعزب مع دخل اقل من 12000	24.72	0.09	24.72	0.09
الاعزب مع دخل اكثر من 12000	33.20	0.12	30.65	0.11
افراد	6.66	0.02	7.25	0.03
موظفين	26.54	0.10	23.40	0.08
ضريبة الدخل على الافراد والعائلة : عائلة	527.49	1.90	506.68	1.75
عائلة مع دخل اقل من 24000	427.14	1.53	427.14	1.48
عائلة مع دخل اكثر من 24000	100.36	0.36	79.54	0.28
افراد	32.95	0.12	16.11	0.06
موظفين	67.41	0.24	63.43	0.22
ضريبة الدخل على الشركات	203.34	0.73	191.73	0.66
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات تضامن)	12.64	0.05	11.41	0.04
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات مساهمة)	51.70	0.19	49.78	0.17
الاعفاءات على القطاع الزراعي	98.56	0.35	99.57	0.34
اعفاءات الدخل على المستوردات (الصناعة)	40.45	0.15	30.97	0.11
الضريبة على الملكية	125.38	0.45	85.58	0.30
الناتج المحلي الإجمالي	27830.00		28903.00	

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2017- 2021

(بالألف دينار)

القسم الوظيفي	فعلي 2017	اعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
الخدمات العمومية العامة	1,347,839	1,449,007	1,467,602	1,563,876	1,730,571
الدفاع	1,140,000	1,260,000	1,280,000	1,332,000	1,361,000
النظام العام وشؤون السلامة العامة	1,193,680	1,286,431	1,380,848	1,428,840	1,462,039
الشؤون الاقتصادية	498,431	432,504	543,034	569,041	529,922
حماية البيئة	17,438	19,592	53,935	48,566	53,535
الاسكان ومرافق المجتمع	254,760	261,468	276,819	300,421	298,138
الصحة	975,444	1,070,430	1,126,419	1,241,228	1,218,680
الشؤون الدينية والثقافية	174,818	202,245	210,672	209,410	207,597
التعليم	1,026,979	1,062,780	1,161,090	1,191,757	1,196,023
الحماية الاجتماعية	1,543,852	1,659,444	1,755,078	1,854,549	1,972,328
المجموع	8,173,242	8,703,900	9,255,497	9,739,688	10,029,833

النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات
لعام 2019 بالمليون دينار

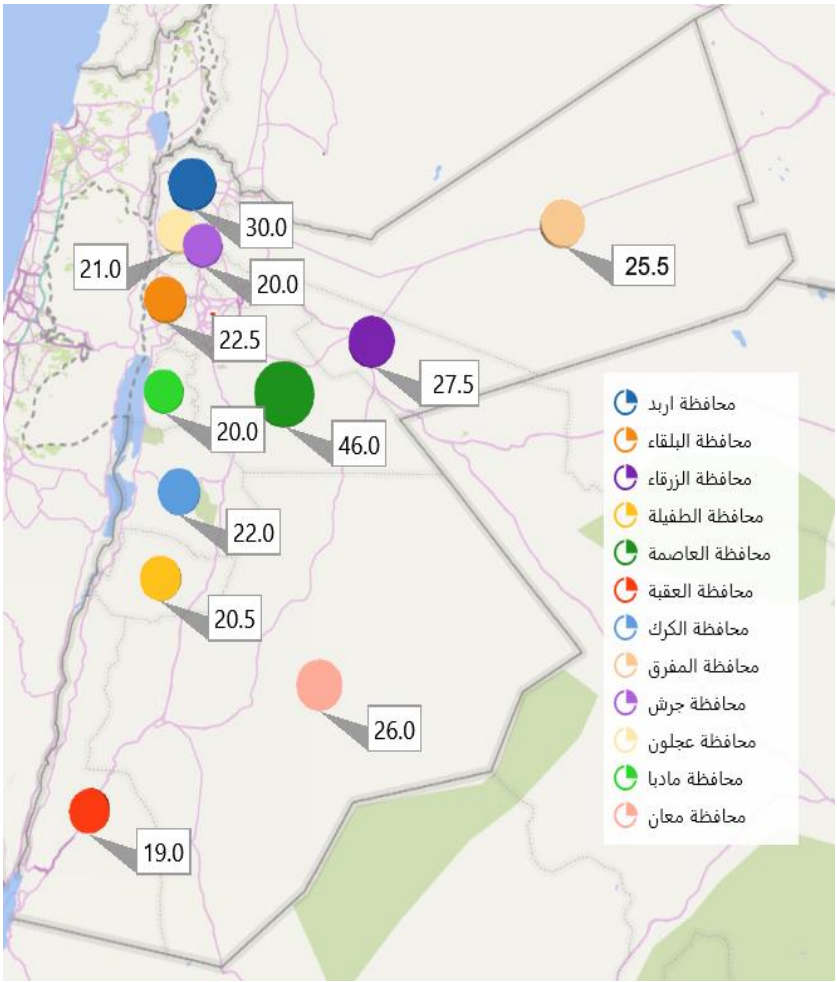

لماذا تقترض الحكومة؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الاحتياجات التمويلية بما فيها التمويل اللازم لسد عجز الموازنة لتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها أثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة بعد المنح لعام 2019 بواقع 646 مليون دينار أو ما نسبته 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ اجمالي الدين العام حتى نهاية تشرين ثاني 2018 ما نسبته 94.9% من الناتج المحلي الاجمالي.

يبين الجدول التالي تطور اجمالي الدين العام خلال الفترة (2016- 2018):

(بالمليون دينار)

البيـــــان	2016	2017	2018 (تشرين الثاني)
اجمالي الدين العام	**26,092.7**	**27,269.3**	**28,613.5**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%93.8	%94.3	%94.9
اجمالي الدين العام الداخلي	**15,793.7**	**15,402.1**	**16,669.6**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%56.8	%53.3	%55.3
رصيد الدين العام الخارجي	**10,299.0**	**11,867.2**	**11,943.9**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%37.0	%41.1	39.6%

تعزيز حقوق الانسان في المملكة

سعياً من دائرة الموازنة العامة في تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة، تقوم الدائرة بتضمين قانون الموازنة السنوي المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي من شأنها ان تعزز حقوق المواطنين، فقد قامت الدائرة بتضمين تعميم دولة رئيس الوزراء رقم 13م/12576/2019 تاريخ 2018/5/10 المتعلق بإعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 الطلب من جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية "الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان على ان تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة" لها، ومن أبرز التوجهات التي قامت الدائرة بتضمينها في بلاغ الموازنة رقم (15) لسنة 2018 والتي استندت اليها عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 "الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة، اضافة الى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وبما يساعد على تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة"، حيث تم تضمين قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتي من شأنها أن تعزز حقوق المواطنين في ضوء الموارد المالية المتاحة ووفقاً لمنهج إدماج مفاهيم حقوق الانسان عند صياغة الموازنة العامة للدولة وتحقيقاً لأهداف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتنفيذاً لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات أفضل للمواطنين مما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الانسان المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه. كما حرصت دائرة الموازنة العامة على إبراز احتياجات المرأة والطفل من خلال إبراز المخصصات المالية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2019.

وسعياً من دائرة الموازنة العامة نحو إضفاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد قامت دائرة الموازنة العامة بنشر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع وابداء الملاحظات حولهما، كما قامت

دائرة الموازنة العامة بنشر قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 على موقع الدائرة الإلكتروني بعد صدورها, وحرصا من دائرة الموازنة العامة على تلبية حق الانسان في المعرفة وانسجاماً مع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 فقد قدمت الدائرة خدمات مباشرة لباحثين واكاديميين وصحفيين وتم مساعدتهم في الحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة.

وفي ظل جهود الدائرة المبذولة في مجال تطبيق نهج اللامركزية وتعزيز العدالة في توزيع المخصصات المالية، فقد استندت دائرة الموازنة العامة الى مجموعة من التوجهات الرئيسية عند اعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 من أبرزها "تعزيز نهج اللامركزية ومعالجة التحديات التي تواجه مجالس المحافظات بما يضمن تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها وأولوياتها التنموية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار وبالتالي دورها في تحقيق التنمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين"، حيث حرصت الحكومة على زيادة مخصصات الموازنات الرأسمالية للمحافظات لتصل الى 300 مليون دينار أو ما نسبته 24% من اجمالية النفقات الرأسمالية لعام 2019 مما سيمكن المواطنين من المشاركة الفاعلة في صنع القرارات التنموية من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية والتي ستنعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم وبما يضمن توزيع منافع التنمية على مختلف مناطق المملكة وبشكل عادل.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل:

يبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2017 – 2021.

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2017 – 2021

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــــل / عنوانه	2017	2018	2019	2020	2021
الديوان الملكي الهاشمي	11,003	11,574	11,512	11,864	12,101
مجلس الأمة	5,442	5,342	5,704	5,413	5,399
رئاسة الوزراء	1,159	1,312	2,670	2,470	2,144
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	241	259	297	300	304
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	485	476	483	489	496
ديوان المحاسبة	2,336	2,430	2,498	2,519	2,544
وزارة تطوير القطاع العام	427	457	0	0	0
ديوان الخدمة المدنية	1,248	1,330	1,467	1,461	1,451
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	1,075	1,186	1,112	1,201	1,206
المركز الجغرافي الملكي الأردني	449	424	497	525	550
وزارة الداخلية	9,339	11,261	14,424	14,988	15,592
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	4,160	4,247	4,412	4,469	4,521
وزارة العدل	31,833	38,692	40,278	42,090	42,590
دائرة قاضي القضاة	8,662	9,860	11,379	11,546	11,830
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	10,823	11,336	12,146	12,173	12,211
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	679	704	757	762	767
وزارة المالية	834,113	949,174	966,986	1,021,385	1,123,402
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	327	332	339	341	344
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	6,795	6,800	7,058	7,302	7,554
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,875	4,896	5,034	5,066	5,101
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	444	538	587	592	596
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	10,864	12,843	10,048	11,075	11,108
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	14,238	9,511	7,698	6,616	4,211
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	756	780	808	818	826
هيئة الاستثمار	0	0	1,796	1,819	1,836
مؤسسة المواصفات والمقاييس	0	0	2,086	1,941	1,953
المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	0	0	2,073	1,701	1,707
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	2,235	2,821	2,981	3,100	3,219
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	3,349	3,042	3,586	3,368	3,398
وزارة السياحة والآثار	3,347	4,205	13,567	15,331	15,767
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	1,775	2,908	3,480	4,217	3,935
متحف الأردن	0	0	402	405	408
وزارة الشؤون البلدية	85,106	87,247	100,511	111,138	101,164
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	2,100	1,865	1,048	1,068	1,081
هيئة الطاقة الذرية الاردنية	0	0	779	790	800
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	0	0	758	767	775
وزارة الأشغال العامة والاسكان	41,750	42,762	80,662	91,309	85,063
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	660	690	764	776	789
وزارة الزراعة	11,732	11,330	11,479	11,641	11,798
المؤسسة التعاونية الاردنية	0	0	512	519	525
وزارة المياه والري	495	490	528	535	541
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,539	1,475	1,558	1,605	1,653
وزارة البيئة	479	537	585	597	608
وزارة التربية والتعليم	502,366	524,772	567,515	584,490	593,859
مجمع اللغة العربية الأردني	0	0	276	278	279

الفصـــــــــــل عنوانه	2017	2018	2019	2020	2021
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	53,364	53,933	49,154	49,808	44,045
هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	0	0	519	522	526
وزارة الصحة	306,829	325,980	362,277	379,205	374,185
المجلس الصحي العالي	0	0	74	75	76
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	0	0	4,268	4,303	4,344
وزارة التنمية الاجتماعية	58,032	64,954	80,546	98,223	116,353
وزارة العمل	6,042	6,904	7,426	10,180	10,717
مؤسسة التدريب المهني	0	0	4,768	4,920	4,491
صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	0	0	16,532	16,084	16,086
وزارة الثقافة	909	1,026	1,093	1,105	1,116
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	381	400	460	433	438
وزارة الشباب	5,299	4,110	4,673	4,734	4,787
وزارة النقل	14,733	13,144	14,731	17,153	4,858
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	441	446	464	468	468
هيئة تنظيم النقل البري	0	0	9,276	9,383	8,504
هيئة تنظيم الطيران المدني	0	0	2,044	2,072	2,099
الهيئة البحرية الاردنية	0	0	263	266	269
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	6,035	6,818	9,956	9,508	12,137
مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	0	0	1,917	1,927	1,946
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	0	0	3,293	3,000	3,015
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	0	0	612	612	612
هيئة الاعلام	0	0	502	497	501
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	0	0	1,440	1,452	1,463
المجلس الإقتصادي و الإجتماعي	0	0	282	284	286
معهد الإدارة العامة	0	0	337	340	344
هيئة الاوراق المالية	0	0	1,263	1,273	1,278
المجمـــــــــوع	2,070,771	2,247,623	2,483,310	2,620,687	2,712,950

والجدول التالي يبين مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2017 – 2021.

مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2017 – 2021

(بالألف دينار)

الفصل	2017	2018	2019	2020	2021
الديوان الملكي الهاشمي	427	431	473	479	487
مجلس الأمة	2,069	2,030	2,162	2,087	2,108
رئاسة الوزراء	636	724	957	970	983
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	203	216	256	259	263
دائرة الشراء الموحد	279	345	356	360	364
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	416	416	414	420	426
ديوان المحاسبة	1,807	1,861	1,853	1,872	1,892
وزارة تطوير القطاع العام	386	418	0	0	0
ديوان الخدمة المدنية	970	1,015	1,128	1,142	1,156
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	373	414	450	455	460
المركز الجغرافي الملكي الأردني	395	424	544	552	559
وزارة الداخلية	3,834	3,774	4,013	4,074	4,128
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,939	2,736	2,945	2,983	3,021
وزارة العدل	16,383	21,174	23,535	23,866	24,201
المجلس القضائي	0	0	23	23	23
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	8,514	8,653	9,015	9,147	9,282
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	255	267	308	313	317
وزارة المالية	2,290	2,196	2,283	2,315	2,348
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	260	242	259	262	265
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1,106	1,146	1,191	1,208	1,226
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,720	4,680	4,796	4,839	4,885
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	287	333	365	369	373
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4,151	4,286	4,273	4,307	4,342
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	1,992	2,226	2,390	2,425	2,461
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	411	424	447	453	460
هيئة الاستثمار	0	0	1,017	1,030	1,047
مؤسسة المواصفات والمقاييس	0	0	1,217	1,233	1,249
المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	0	0	319	324	329
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	533	543	607	616	626
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	2,347	2,118	2,099	2,129	2,159
وزارة السياحة والآثار	501	521	532	540	548
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	605	697	697	707	718
متحف الأردن	0	0	117	119	121
وزارة الشؤون البلدية	1,831	1,551	1,611	1,632	1,653
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	1,159	1,002	931	943	956
هيئة الطاقة الذرية الاردنية	0	0	682	693	703
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	0	0	692	701	710
وزارة الأشغال العامة والاسكان	7,161	7,366	7,371	7,482	7,594
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	508	532	578	585	592
وزارة الزراعة	12,471	10,601	9,892	10,041	10,193
المؤسسة التعاونية الاردنية	0	0	457	463	468
وزارة المياه والري	399	395	424	430	435
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,270	1,302	1,296	1,314	1,332
وزارة البيئة	428	480	531	541	549
وزارة التربية والتعليم	449,596	459,302	466,898	474,055	481,014
مجمع اللغة العربية الأردني	0	0	171	174	176
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	1,067	1,086	1,409	1,429	1,448
هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	0	0	322	325	329
وزارة الصحة	120,266	128,482	132,571	134,442	136,337
المجلس الصحي العالي	0	0	67	68	68
المجلس الطبي الأردني	0	0	162	165	167
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	0	0	3,727	3,767	3,805
مستشفى الأمير حمزة	0	0	3,730	3,768	3,807

الفصل	2017	2018	2019	2020	2021
وزارة التنمية الاجتماعية	8,591	9,204	9,079	9,205	9,333
صندوق المعونة الوطنية	0	0	1,330	1,349	1,369
المجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	0	0	335	340	345
وزارة العمل	1,102	1,089	1,194	1,211	1,227
مؤسسة التدريب المهني	0	0	2,560	2,595	2,629
صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	0	0	133	135	137
وزارة الثقافة	669	730	790	801	814
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	313	326	345	350	355
وزارة الشباب	3,838	3,551	3,686	3,740	3,795
وزارة النقل	480	497	551	558	566
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	169	172	184	186	189
هيئة تنظيم النقل البري	0	0	434	440	446
هيئة تنظيم الطيران المدني	0	0	1,791	1,818	1,846
الهيئة البحرية الاردنية	0	0	218	221	225
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	498	588	789	801	812
مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	0	0	1,174	1,191	1,209
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	0	0	1,110	1,124	1,138
وزارة الأوقاف والشوون والمقدسات الاسلامية	0	0	5,372	5,451	5,532
هيئة الاعلام	0	0	357	361	365
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	0	0	1,078	1,090	1,103
المجلس الاقتصادي و الاجتماعي	0	0	143	144	146
معهد الإدارة العامة	0	0	239	242	246
هيئة الاوراق المالية	0	0	1,048	1,062	1,075
المجموع	670,905	692,566	738,503	749,311	760,065

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، (اي التي تبرز احتياجات الطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات)، فيبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2017- 2021.

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2017 -2021

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــل / عنوانه	2017	2018	2019	2020	2021
وزارة الداخلية	9,141	11,022	14,117	14,669	15,443
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1,387	1,400	1,471	1,490	1,507
وزارة العدل	20	20	20	20	20
دائرة قاضي القضاة	8,478	9,650	11,137	11,301	11,578
وزارة المالية	51,335	53,090	55,050	57,530	60,730
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,082	1,470	1,650	1,760	1,870
وزارة الأشغال العامة والاسكان	28,268	29,341	61,780	70,450	64,995
وزارة التربية والتعليم	867,923	904,844	979,823	1,009,483	1,027,685
وزارة الصحة	189,949	202,044	225,736	236,449	232,491
وزارة التنمية الاجتماعية	48,678	52,862	62,475	77,473	93,073
وزارة العمل	300	300	300	0	0
وزارة الشباب	11,214	14,552	18,457	19,333	16,764
وزارة الأوقاف والشوون والمقدسات الاسلامية	0	0	1,225	1,225	1,225
المجمـــــــــوع	1,217,775	1,280,595	1,433,241	1,501,183	1,527,381

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

المواطن هو هدف وغاية الموازنة العامة للدولة، فلأجله تبنى المستشفيات وتشق الطرق وترفع الجسور وتنشئ المدارس. وحتى تتمكن الدولة من الاستمرار في خدمة المواطن، فينبغي على كل مواطن ان يحافظ على الممتلكات العامة وان يحمي مكتسبات الوطن وانجازاته، وهذا يعتبر من حقوق الوطن على ابنائه الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة. وأي ضرر قد يحدث للممتلكات والمرافق العامة، سيؤثّر سلباً على المنفعة التي تعود على المواطنين خاصة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية لبلدنا.

لذلك، على المواطن ان يبادر بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود اخفاق او قصور في تنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

ان دليل المواطن للموازنة العامة يهدف الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الايرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستتمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2019 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
الصحة		113965
	مشروع المدينة الطبية الجديدة	15000
	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	12000
	تحديث الآليات والمعدات واللوازم	9000
	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	8000
	مشروع إدامة وتشغيل الخدمات الصحية	7925
	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	7000
	مركز معالجة الاورام بالاشعة	4000
	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	4000
	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة العاصمة	3289
	انشاء المراكز الصحية في محافظة العاصمة	2080
	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة العقبة	2040
	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة اربد	2033
	صيانة وتحديث المستشفيات	2000
	انشاء مستشفى الطفيلة	1980
	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة الزرقاء	1800
	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة اربد	1793
	انشاء المراكز الصحية في محافظة المفرق	1719
	توسعة وصيانة وتحديث المستشفيات في محافظة معان	1550
	مركز العلاج بالاشعة	1500
	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة معان	1465
	انشاء وصيانة مراكز صحية في محافظة الكرك	1390
	انشاء المراكز الصحية في محافظة مادبا	1350
	انشاء المراكز الصحية في محافظة اربد	1291
	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة المفرق	1230

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة المفرق	1130
	انشاء المراكز الصحية في محافظة الزرقاء	1100
	تحديث وتطوير الابنية	1000
	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	1000
	توسعة مستشفى الكرك	1000
التعليم		182216
	اكاديمية الملكة رانيا للمعلمين	12000
	تطوير الجامعات الرسمية	11350
	دعم صندوق الطالب المحتاج	10000
	برنامج توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للاردنيين	10000
	البرنامج الوطني للتشغيل	7000
	مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل	6100
	مشروع ادارة برنامج التعليم الأساسي	5795
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العقبة	5060
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة الطفيلة	4400
	انشاء أبنية مدرسية / بنك تنمية المدن والقرى	4180
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العاصمة	3682
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة اربد	3632
	دعم مشاريع الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب	3500
	جامعة الحسين بن عبد الله الثاني التقنية / مؤسسة ولي العهد	3000
	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية	3000
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة عجلون	2900
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة الزرقاء	2700
	اضافات غرف صفية للتعليم الثانوي في محافظة المفرق	2581
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة معان	2373
	اضافات غرف صفية للتعليم الثانوي في محافظة العاصمة	2296

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	صيانة واصلاحات مدارس التعليم الثانوي في محافظة العاصمة	2262
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة اربد	2232
	تطوير المديرية والمدرسة	2205
	دعم عملية التدريب المهني	2200
	التشغيل والتدريب في قطاعات مختلفة	2200
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة العاصمة	2068
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة الكرك	1995
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة معان	1848
	صيانة واصلاحات مدارس التعليم الاساسي في محافظة العاصمة	1845
	البنية التحتية للجامعات	1700
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة مادبا	1600
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة المفرق	1570
	برامج مكافحة التطرف	1500
	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	1500
	نظام الحماية الالكترونية وأجهزة الاتصالات	1500
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة المفرق	1470
	إنشاء وصيانة وتجهيز وتحديث المباني والمراكز التدريبية	1465
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة البلقاء	1430
	اضافات غرف صفية لرياض الاطفال	1400
	اضافات غرف صفية للتعليم الثانوي في محافظة الكرك	1290
	انشاءات واضافات غرف صفيه للتعليم الأساسي	1250
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة البلقاء	1236
	صيانة وإصلاحات مدارس في محافظة الزرقاء	1230
	انشاء مدارس للتعليم الثانوي في محافظة العاصمة	1100

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	صيانة مرافق مدرسية مختلفة في محافظة العقبة	1055
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة الكرك	1050
	تنظيم التشغيل والعمل المهني	1000
الطرق		160209
	الطريق الصحراوي	44000
	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	13135
	الاستملاكات	10000
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة اربد	5176
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة معان	4879
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة العاصمة	4385
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة المفرق	4040
	صيانة الطرق الزراعية في محافظة البلقاء	3769
	انشاء وتحسين الطرق القروية والزراعية في محافظة الكرك	3650
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة الطفيلة	3565
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة عجلون	3186
	انشاء وصيانة الطرق الرئيسية في محافظة العاصمة	2998
	انشاء وتحسين الطرق الرئيسية القروية والثانوية في محافظة جرش	2834
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة البلقاء	2806
	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	2800
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة الزرقاء	2600
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة الطفيلة	2461
	السلامة المرورية على الطرق في محافظة الطفيلة	2217
	انشاء واعادة انشاء طرق زراعية / محافظة جرش	2000
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة المفرق	1771

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة الزرقاء	1550
	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	1500
	طريق اربد الدائري	1500
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة عجلون	1486
	صيانة عامة في محافظة عجلون	1448
	فتح وتعبيد طرق فرعية وقروية وثانوية وزراعية في محافظة مادبا	1435
	السلامة المرورية على الطرق في محافظة العاصمة	1415
	صيانة طرق رئيسية وقروية وثانوية وفرعية في محافظة مادبا	1360
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة اربد	1315
	انشاء وتحسين الطرق الرئيسية في محافظة الزرقاء	1200
	صيانة عامة في محافظة جرش	1150
	السلامة المرورية على الطرق في محافظة الزرقاء	1050
	طريق كثربا - الاغوار	1000
	انارة الطرق الرئيسية والنافذة	1000
	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	1000
	اعادة تأهيل الجسور الواقعة على طريق سويمة/الزارة/غور حديثة	1000
الزراعة		23026
	مشروع ادامة وتطوير الخدمات الزراعية	4330
	تحسين المرافق الزراعية في محافظة العاصمة	1235
	الابحاث الزراعية	1190
	صندوق المخاطر الزراعية	1000
	الاستثمار في المجترات الصغيرة وانتشال الأسر الريفية من الفقر	1000
المياه		77666
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة جرش	5610
	تاهيل وتوسعة شبكات الصرف الصحي في محافظة العاصمة	4538
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة اربد	3573

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	تشغيل و صيانة و إدامة قناة الملك عبدالله	3500
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة الزرقاء	3450
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة البلقاء	3325
	سد الفيدان	3200
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة العاصمة	3188
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة معان	3105
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة المفرق	2812
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة عجلون	2400
	مشاريع ري وادي عربة	2400
	تنظيم الاراضي الشفا غورية في لوائي الشونة الشمالية ودير علا	2250
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط الصرف الصحي في محافظة الزرقاء	2100
	مشروع الشيدية الحسا	2000
	سد وادي ابن حماد / استملاكات	2000
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة مادبا	1850
	تحديث شبكات وخطوط المياه في محافظة الكرك	1750
	تأهيل المآخذ الرئيسية و محطات ضخ مشروع ري تمديد(18كم)	1750
	سد الكرك	1400
	دعم وتمكين المجتمع المحلي	1380
	توسعة محطة صرف صحي وادي السير/صرف صحي ناعور	1300
	حفر ابار انتاجية	1250
	تشغيل وصيانة وإدامة السدود	1150
	مشروع ادارة برنامج الاراضي والتنمية الريفية	1115
	تشغيل و صيانة الخطوط الناقلة	1000
الطاقة		34208
	منشآت لتخزين المشتقات النفطية	7500
	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - الطاقة الشمسية / العقبة	6600
	محطة الطاقة النووية الأردنية	2800

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	تنفيذ خط الغاز الطبيعي/معبر الشيخ حسين	2500
	توسعة مشروع توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية في الأزرق	2000
	مشروع تعزيز القدرات المؤسسية	1400
	بناء وتجهيز رصيف الغاز الطبيعي المسال / العقبة	1200
	إنشاء و تشغيل المفاعل النووي البحثي	1065
	مشروع ادارة برنامج الادارة و الخدمات المساندة	1000
التنمية الإجتماعية		31383
	برنامج خدمة وطن	10000
	رعاية وحماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	3502
	رعاية وحماية حقوق الاسرة والطفولة وكبار السن	1913
	انشاء وصيانة مساكن للاسر الفقيرة في محافظة العاصمة	1370
الإتصالات		38122
	ربط شبكة الألياف الضوئية	9738
	التحول الالكتروني في الوزارات والدوائر الحكومية	7442
	ادارة استمرارية العمل للحكومة الالكترونية/ادارة ومراقبة وتقييم تطبيق الحكومة الالكترونية(سابقا)	3278
	تطوير البنية التحتية الداعمة للحكومة الالكترونية	2674
	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	2030
	نظام ادارة الهوية	1800
	اعادة هندسة الاجراءات وتطوير خدمات الكترونية	1700
	مبنى الهيئة الجديد	1500
	تزويد الهيئة بأجهزة المراقبة والفحص والتراخيص	1295
	دعم المبادرات القائمة واطلاق مبادرة كل عام	1200
النقل		52029
	حافلات التردد السريع BRT / الربط بين عمان والزرقاء سابقا	20900
	دعم النقل العام والبنية التحتية للنقل	8440

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية والربط مع سكة حديد العقبة	4000
	نظام متكامل لدفع الاجور عن طريق البطاقة الذكية	4000
	تطوير البنية التحتية للنقل العام	3500
	مشروع ادارة برنامج خدمات الملاحة الجوية	1750
	تحديث اجهزة الملاحة الجوية	1600
	إعادة هيكلة رأسمال الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	1500
	اعادة تأهيل المدرج والممرات الجانبية والمرافق في مطار عمان المدني/ شركة المطارات الاردنية	1100
الأمن و الدفاع		108375
	الدفاع الالكتروني (Cyber Defence)	15000
	تحديث الأنظمة والمعدات والآليات / وزارة الدفاع	11700
	تحديث الآليات والمعدات واللوازم / الدفاع المدني	11300
	مشروع ادارة برنامج الأمن العام	9000
	مركز التدريب التعبوي / وزارة الدفاع	8500
	مشروع تطوير وتحديث أجهزة الأمن العام	7000
	الأجهزة واللوازم ومعدات التدريب / قوات الدرك	7000
	تطوير وتحديث الأبنية / الدفاع المدني	5200
	تطوير و تحديث الأبنية / قوات الدرك	5000
	مشروع تطوير وتحديث الأبنية / الامن العام	4000
	تحديث اللوازم والمعدات / الامن العام	4000
	الاكاديمية العسكرية	3800
	تطوير و تحديث الاليات / قوات الدرك	3000
	مساهمة قوات الدرك في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الدفاع المدني في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الامن العام في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	تحديث وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات / قوات الدرك	1800
	تجهيز مستودعات الطوارئ لاقليم الشمال والجنوب / الدفاع المدني	1625
	مشروع لوحات مصنع الأرقام	1500
	تحديث وتطوير مراكز الإصلاح / الامن العام	1000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
السياحة		30301
	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	14000
	حدائق الملك عبد الله الثاني / القويسمة	2500
	مشروع ادارة برنامج تطوير القطاع السياحي	2350
	تأهيل وتطوير المواقع السياحية في محافظة الكرك	1000
الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام		59577
	دعم مشاريع اللجنة الأولومبية الأردنية	10500
	محطة الاعلام العام المستقلة	10000
	دعم مشاريع الهيئة الملكية الاردنية للأفلام	3500
	انشاء وصيانة ملاعب ومرافق شبابية في محافظة العاصمة	1905
	انشاء ملاعب ومرافق شبابية في محافظة الطفيلة	1705
	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	1500
	مشاريع الاوقاف في محافظة معان	1395
	استعداد اتحاد كرة القدم للمشاركة في البطولات الدولية	1000
	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	1000
المناطق التنموية و الاستثمار		14637
	مشروع توسعة الصوامع	5223
	البنية التحتية لمنطقة معان الاقتصادية التنموية	1900
	انشاء شركة خاصة تعنى بترويج الصادرات وفتح أسواق جديدة امام الصادرات الاردنية	1500
	الدعم الفني لوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	1000
الإدارة العامة		66106
	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	8515
	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	7363
	مشروع استملاكات	4800
	انشاء اندية للمتقاعدين العسكريين (عجلون ، البلقاء ، الطفيلة ، الكرك)	4000
	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	3600
	انشاء جمرك عمان / الماضونة	3240
	تعزيز القدرات المؤسسية	2150
	النافذة الوطنية للجمارك	2000
	مشروع الخدمات المساندة والبنية التحتية	1700

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2019
	الفوترة	1500
	النظام المالي للدائرة / المحاسبة الضريبية للربط مع الدوائر والمكلفين	1500
	مبنى لمحافظة المفرق وقاعة اجتماعات / محافظة المفرق	1300
	بناء مبنى جديد لمحافظة مأدبا وسكن للمحافظ ومبنى مجلس المحافظة / محافظة مأدبا	1000
	مبنى مجمع دوائر الكرك	1000
	مشروع نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية - GFMIS	1000
	مسح نفقات ودخل الأسرة	1000
العدل والقضاء		11650
	انشاء مبنى المعهد القضائي الأردني وتجهيزه	2500
	مشروع ادارة برنامج المراكز الادارية	1950
	انشاء مبنى قصر عدل معان وتجهيزه	1500
التنمية المحلية		225805
	تنمية وتطوير البلديات	195000
	مشروع تعزيز الانتاجية	11000
	صندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية لتنمية المحافظات)	5000
	استراتيجية ادارة النفايات الصلبة / المحطات التحويلية	5000
	تطوير الصادرات الأردنية	2950
	تطوير وسط مدينة الطفيلة	2430
البيئة		4593
	الشرطة البيئية	800
	مضخات الري العاملة بالطاقة الشمسية في منطقة الأزرق/ محافظة الزرقاء	775
الاسكان		4690
	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	2250
	مشروع ادارة برنامج الأبنية	1340
	انشاء مبنى مخابرات البلقاء	1000
أخرى		4000
	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	4000

المخاطر المحتملة التي قد تواجه
الموازنة العامة في المدى المتوسط والخطط الحكومية لمواجهتها

- استمرار ارتفاع مستويات الدين العام بحيث تشكل قيدا ومحددا على السياسات الاقتصادية والمالية وتؤثر على فاعليتها في تعزيز مسيرة التنمية. **لذلك تضمنت خطة الحكومة تخفيض نسبة الدين العام تدريجياً خلال السنوات القادمة حيث انخفضت المديونية في نهاية عام 2018 لتصل الى حوالي 94% مقارنة بـ 94.3% في نهاية عام 2017. لذلك اعدت الحكومة استراتيجية محدثة لادارة الدين العام تأخذ بعين الاعتبار الحصول على التمويل بالحد الأدنى الممكن والاخذ بعين الاعتبار تخفيض كلف التمويل وتنويع الاجال جنباً الى جنب مع ضبط عجز الموازنة، كما استهدفت الحكومة في عام 2019 ولأول مرة تغطية كامل النفقات الجارية من خلال الإيرادات المحلية وعدم الاقتراض لتغطية النفقات الجارية.**

- تراجع حجم المنح التي يتلقاها الأردن الامر الذي يخلق ضغوطا اضافية على المالية العامة ويؤثر سلباً على خطط خفض الدين العام الى المستويات المستهدفة وفقا لبرنامج الاصلاح المالي والهيكلي. **لذلك أدرجت الحكومة المنح المتوقعة في الموازنة على أساس المنح الملتزم بها.**

- استمرار اعتماد المملكة بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة بما يجعلها عرضة بشكل واضح للتقلبات العالمية في اسعار الطاقة، وعودة الاسعار العالمية للنفط للارتفاع وارتفاع سعر صرف الدولار بشكل حاد بما يؤدي الى ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات من النفط وتزايد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات. **لذلك تعمل الحكومة على تنويع مصادر الطاقة والسعي لعقد اتفاقيات لربط الكهرباء مع الدول المجاورة لتخفيض كلفها.**

- التراجع عن معالجة الاختلالات والتشوهات في المالية العامة والتشوهات في القطاعات الاقتصادية الهامة الامر الذي يفضي الى ارتفاع الاحتياجات التمويلية المالية المرتفعة أصلا وارتفاع مستوى الدين العام. **لذلك تطبق الحكومة برنامج اصلاح مالي واقتصادي لتجنب مواجهة مثل تلك التحديات.**

- عدم التزام الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ الانشـــطة والمشـــاريع الرأســـمالية المرتبطة ببرامج المنح الخارجية، الامر الذي ينعكس ســـلباً على حجم المنح الواردة للخزينة. **لذلك بدات الحكومة بمراجعة دورية للمخصصـات المرصـودة في الموازنة لتكون وفقاً للاولويات الوطنية وبما يحقق الاستخدام الأمثل للمنح الممولة للمشاريع الرأسمالية.**

عزيزنا المواطن:

تم نشـــر هذا الدليل على موقع الدائرة الالكتروني www.gbd.gov.jo، وبامكانك زيارة الموقع للحصـــول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشـــؤون وأخبار الموازنة العامة.

وبامكانك أيضـاً ارسـال ملاحظاتك واسـتفسـاراتك واقتراحاتك لتطوير الدليل على العنوان التالي:

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118

هاتف: 5666065 6 962
فرعي: 123

الفاكس: 5666063 6 962

أو على البريد الالكتروني
gbd@gbd.gov.jo
Info@gbd.gov.jo

او التفضل بزيارة صفحتنا على الفيس بوك:

https://www.facebook.com/www.gbd.gov.jo/